



جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مشروع مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : سياسة عامة وادارة محلية

الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

دراسة حالة الجزائر (2015 – 2020)

إشراف الاستاذ:

د.جراية الصادق

من إعداد:

ك.باوية خيرالدين

ك.بوعافية طارق

لجنة المناقشة

الصفة	المؤسسة الأصلية	الرتبة	الأستاذ
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ	حفيظة معمر
مشرفاً ومقرراً	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	دكتور	جراية الصادق
ممتحنا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	استاذ	هشام لويثي

السنة الجامعية 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين ، حمدا يواني نعم المنعم حمدا كثيرا مباركا فيه، و سلام على إمام المرسلين محمد عليه أزكى الصلاة و التسليم، و كما أمرنا الله تعالى بشكره، امرنا بشكر المنعم الثاني علينا بعده، و عليه أتقدم بالشكر الخالص الى:

الدكتور المشرف جراية الصادق على كل المساعدات والتوجيهات التي قدمها لنا

و على سعة صدره وتحمله لنا؛

كما أشكر كل من قدم لنا المساعدة من قريب أو بعيد

ولا يفوتني في هذا المقام أن اتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى كل أسرة كلية الحقوق

جامعة الشهيد حمه لخضر .

الإهداء

نهدي هذه الرسالة إلى من أضاء نفسه لينير دربنا و شجعنا بكل إخلاص لنكمل مشوارنا،
الوالدين حفظهم الله و رعاهم

إلى كل أصدقائنا الذين ساهموا بمساندتنا وتشجيعنا شكرا و عرفانا

إلى كل عالم ومتعلم تقديرا و عرفانا. إلى كل من نكرنا وكل من لم نذكر، نهدي هذه الرسالة
ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلها في ميزان الحسنات يوم لا ينفع مال و لا بنون إلا من
أتى الله بقلب سليم

والشكر الموصول إلى الأستاذ المشرف و لكل الأساتذة الذين مرو علينا في مشوارنا الجامعي

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	شكر وتقدير
ب	اهداء
ج-د	فهرس المحتويات
01	مقدمة
مدخل منهجي ومفهومي ونظري	
04	أولا :مدخل منهجي
04	1.1-المشكلة البحثية
04	1.2- مجالات الدراسة
05	1.3- الفرضيات العلمية
06	1.4- الأهمية العلمية والعملية للدراسة
06	1.5- المناهج والإقترابات
07	ثانيا : مدخل مفهومي ونظري
07	1.6- تحديد المفاهيم الأساسية
22	1.7- الدراسات السابقة
الإطار النظري	
الفصل الأول: سياسات الحوكمة المحلية والدولية وفق خطة التنمية المستدامة 2030	
25	تمهيد
25	المبحث الأول: التعريف بالمؤشرات الدولية لأهداف التنمية المستدامة 2030
26	المطلب الأول: الأهداف
29	المطلب الثاني: الغايات
38	المبحث الثاني: مضامين سياسات الحوكمة المحلية والدولية

38	المطلب الأول: على المستوى السياسي
39	المطلب الثاني: على المستوى الإقتصادي
39	المطلب الثالث: على المستوى الإجتماعي
الفصل الثاني: سياسات الحوكمة و إنعكاساتها على الجزائر وفق خطة التنمية المستدامة 2030	
42	تمهيد
43	المبحث الأول: محددات الحوكمة في الجزائر
43	المطلب الأول: المحددات الداخلية
43	المطلب الثاني: المحددات الخارجية
44	المبحث الثاني: مضامين سياسات الحوكمة وواقع التنمية المستدامة في الجزائر
44	المطلب الأول: واقع التنمية
48	المطلب الثاني: مضامين السياسات
49	المطلب الثالث: أثر الحوكمة على خطط التنمية في الجزائر
50	المبحث الثالث: تقويم سياسات الحوكمة وفق خطة التنمية 2030 في الجزائر
51	المطلب الأول: تقييم الفجوة بين الأهداف المعلنة والمرجوة
53	المطلب الثاني: التحديات والعقبات في مسار خطة التنمية
58	المطلب الثالث: آفاق خطة التنمية المستدامة 2030 في الجزائر
61	الإستنتاجات
62	قائمة المصادر والمراجع
69	الملخص

مقدمة:

إن التغيير الجذري لمختلف مكونات الدولة الحديثة ساهم في تفاوت القيم الإنسانية و الحضارية على وجه الخصوص، و صار إلزاما على الدول مواكبة العصرنة و تحديد آليات متعددة لتطوير ميكانيزمات النمو، أو ما يعرف بالتنمية المستدامة، و ذلك حفاظا على الطاقات البشرية و الحيوية بصفة عامة .

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب، وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية، لتحول المجتمع وإدارة البيئة بصورة كاملة إلى جانب النمو الاقتصادي، حيث جاء في بيان الأمم المتحدة بشأن الألفية لشهر سبتمبر 2000، أنها لا تدخر جهدا في سبيل تخليص الإنسان من ظروف الفقر والبطالة، ولا يتم هذا إلا بتحقيق بيئة مواتية للتنمية . والنجاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد بالضرورة على توافر الحكم الراشد في كل بلد، وتعزيز المساواة بين الجنسين، باعتبارهما وسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولحفظ التنمية المستدامة فعلا .

إن الحكم الراشد موضوع مهم في أي نقاش حول التنمية لأنه مرتبط بالنمو الاقتصادي فالدراسات التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقة الموجودة بين الحكم الراشد و ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني، وان اتباع المقاييس الرئيسية للشفافية والوضوح تؤدي الي تشجيع استخدام الموارد المحلية بشكل افضل، وان المناخ الذي يهيئه وجود سياسة قوية مدعومة بمؤسسات المساءلة العامة يساهم فيضمان ان الاموال العامة لن تهدر او يساء استخدامها، وبالتالي يؤدي الي مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبنفس الطريقة يضمن الحكم الصالح استخداما اكثر كفاءة وفعالية للموارد العامة المحلية، اذا فلا عجب ان يكون صلاح الحكم هو لب التنمية الدولية والمحلية، وهكذا فإن اصلاح الحكومات ضروري وحتمي عن طريق محاربة الفساد ومكافحة الرشوة والالتزام المستديم في بناء الكفاءات والقدرات لتطبيق برنامج الاصلاحات الحكومية التي تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية الشاملة .

وعليه فإن التنمية المستدامة رغم حداثتها إلا أنها متأصلة في البشرية بمختلف أطيافهم، مكونة بذلك دولا جديرة بالاحترام، فمثلا نجد أن قانون حقوق الإنسان قد حث على احترام البشر رغم اختلاف أجناسهم محاولا الوصول إلى تنمية بشرية، أيضا الاقتصاديات الحديثة حاولت تكريس التنمية من خلال رؤية إستراتيجية بعيدة المدى (رؤية 2030)، بذلك دخلت أغلب الدول في

سباق نحو الاستدامة في كل المجالات، غير أن هذا السباق كرس عدة مفاهيم نظرية متباينة تباين الحكم في هذه الدول.

فمن منطلق الفكر التنموي الكلاسيكي الذي يربط الإنسان بحاجياته المختلفة إلتطبيق مبادئ التنمية المستدامة من خلال تكريس نظام حكم صالح يؤدي بالضرورة إلى القضاء على ظاهرة الفساد التي تنامت بشكل كبير بالأخص في الدول النامية .

لقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة ومدخل منهجي ومفهومي ونظري وفصلين ومجموعة من الاستنتاجات حيث تناولت الدراسة في الفصل الاول سياسات الحوكمة المحلية والدولية وفق خطة التنمية المستدامة 2030 للتعريف بأهداف التنمية المستدامة، وكذلك الغايات من المؤشرات الدولية لأهداف التنمية المستدامة، ويتناول الفصل الثاني مضامين سياسات الحوكمة المحلية والدولية على المستوى الساسي وعلى المستوى الإقتصادي وكذا على المستوى الاجتماعي، والوقوف على إنجازات مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 والتحديات التي واجهتها وكذا آفاق الخطة لهذا المسار، وفي الأخير سيتم عرض مجموعة من الإستنتاجات لهذا البحث .

مدخل منهجي ومفهومي ونظري

أولاً :مدخل منهجي

يتضمن المدخل المنهجي العناصر التالية :

1 - المشكلة البحثية :

يعتبر تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 هدفا دوليا تضعه المنظمات الدولية الكبرى على غرار الأمم المتحدة نصباً عينها وقد رصدت هذه المنظمات مجموعة من الآليات المحلية والدولية لتحقيقها ويعتبر الحكم الرشيد من بينها.

فما هي مضامين سياسات الحوكمة المحلية والدولية وكيف تؤثر على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030؟

الأسئلة الفرعية :

- ماهي مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 ؟

- ماهي الإمكانيات الدولية والمحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ؟

- ماهي محددات الحوكمة في الجزائر ؟

- كيف أثرت الحوكمة على مخطط التنمية في الجزائر ؟

1.2- مجالات الدراسة :

أ - المجال المكاني :

تتناول هذه الدراسة الدول المعنية بأهداف التنمية المستدامة 2030 بصورة عامة إلا أنها تختص بدراسة دولة الجزائر على وجه الخصوص .

تقع الجزائر جغرافيا في الشمال الغربي من قارة أفريقيا، أما فلكيا فتقع على دائرة عرض $36^{\circ}42'$ شمالا، وخط طول $3^{\circ}13'$ شرقا، بينما تقع أقصى نقطة في شرق الجزائر في ولاية إليزي على خط طول $12^{\circ}00'$ شرقا، وتمثل هذه المنطقة المكان الذي تتقاطع فيه الجزائر مع دولتي ليبيا والنيجر، وتقع أقصى نقطة في غربها على الحدود التي تفصل بينها وبين الصحراء الغربية والمغرب على خط طول $8^{\circ}40'$ غربا، أما أقصى نقطة في شمالها فتقع في مدينة سكيكدة على دائرة عرض $37^{\circ}05'$ شمالا، وتقع أقصى نقطة في جنوبها على الحدود التي

تتشارك فيها مع مالي في بلدية تين زواتين التابعة لولاية تمنراست على دائرة عرض '58 18° شمالاً.

تتمتع الجزائر بموارد طبيعية وفيرة بما في ذلك النفط، والحديد، وغيرها، وهي عضو في منظمة أوبك، وتحتل المرتبة السادسة عشر في امتلاكه الاحتياطي النفط في العالم، وتحتوي أيضا عشر احتياط العالم المؤكد من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أنها سادس أكبر دولة مصدرة للغاز وتضم أيضا في أراضيها ثالث أكبر احتياطي من الغاز الصخري.

ب - المجال الزماني :

(2015 – 2020) إذ ان سنة 2015 كانت سنة نهاية المرحلة الأولى من أهداف التنمية المستدامة للألفية وبداية مرحلة أهداف التنمية المستدامة 2030، كما ان هذه السنة ترتبط بتغيرات على الساحة السياسية في الجزائر، أما سنة 2020 كنهاية فهي تمثل الفترة الأولى لتقويم أولى مراحل أهداف التنمية المستدامة 2030 .

ج - المجال الموضوعي :

تتناول الدراسة مضامين سياسات الحوكمة على المستوى المحلي والدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 .

1.3- الفرضيات العلمية :

- هناك علاقة ترابطية تكاملية بين الشفافية وتحقيق التنمية، فكلما كانت مشاركة المواطن في الشؤون العامة وإنخراطه في النقاش العام حول مختلف السياسات والفعاليات، كلما زادت كفاءة وفعالية المشاركة .

- هناك علاقة بين التشاركية وتحقيق التنمية، فكلما ساهمت الأطراف المعنية بعملية التنمية في بناء سياسات الحوكمة، كلما توجهنا نحو فعاليتها في تحقيق التنمية .

- هناك علاقة إرتباطية بين المساءلة وتحقيق التنمية، فكلما ساد حكم القانون، كلما قل الفساد الإقتصادي والمالي وزاد النمو الإقتصادي والإستقرار السياسي .

1.4- الأهمية العلمية والعملية للدراسة :

أ - الأهمية العلمية :

إن ما شهدته المجتمعات الحديثة من تطور أدى إلى تزايد مطالبها وضغوطاتها على الموارد الإقتصادية، ومن أجل هذا الطلب ضمن سياسات ناجحة وقرارات فعالة ولذا يطالب المواطنون بالمشاركة في صناعة السياسات العامة، وإتخاذ القرارات، وخلق توازننا بين مختلف قطاعات الإقتصاد المحلي والدولي بشكل يقلص من الفساد ويكرس الديمقراطية كأفضل السبل لمواجهة التحديات الحالية، وهنا جاءت هذه الدراسة لتشخيص وتحليل واقع التنمية المستدامة وسبل تفعيل الحوكمة كدعامة أساسية في إدارة السياسات الإقتصادية والإجتماعية، والتي ستزيد من رصيد البحوث العلمية في مجال سياسات الحوكمة المحلية والدولية وكيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 .

ب - الأهمية العملية :

1.5 - المناهج والاقترابات :

تعتمد الدراسة على المناهج والاقترابات التالية :

- **المنهج المقارن** : فيبرز المنهج المقارن من خلال الفترات التي مرة بها الحوكمة المحلية والدولية.

- **منهج دراسة الحالة** : يعتمد منهج دراسة حالة على حالة معينة بهدف جمع معلومات معمقة وهو مفيد في إعطاء معلومات، يفضل إستخدامه عندما تكون هناك رغبة في دراسة حالة تحتوي على العديد من المتغيرات والعوامل المرتبطة مع بعضها البعض حيث يمكن ملاحظة تلك العوامل والمتغيرات، ومن خلاله سيتم دراسة واقع الجزائر مابين (2015-2020) حول مضامين سياسات الحوكمة ومسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

- **الإقتراب النسقي** : الذي يعتمد على مفهوم النظام المفتوح الذي يتلقى مجموعة من المدخلات ويترجمها في شكل مخرجات ثم تعود إلى النظام في إطار التغذية العكسية، ومن هذا المنطلق سيتم إعتداد هذا المقتراب في تحليل العلاقة بين سياسات الحوكمة والتنمية المستدامة في الجزائر.

- **الإقتراب المؤسسي** : ويتم الاستعانة بهذا المقتراب لشرح التأثير المتبادل المفتوح بين الإدارة وكيفية تطبيق الحوكمة المحلية والدولية.

ثانيا : مدخل مفهومي ونظري :

1.6- تحديد المفاهيم الأساسية :

أ- الحوكمة :

الفرع الأول: تعريف الحوكمة

بدأت العديد من المحاولات والاجتهادات فيما يخص صياغة تعريف الحكم الراشد ومرد ذلك الى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومع ذلك سنحاول تقديم أهم التعريفات التي تخدم الموضوع:

1- الحوكمة لغة:

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية وهو ما يطلق عليه البحث في اللغة فهو لفظ مستنده من الحوكمة وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ماتعني هذه الكلمة من معاني وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منه:

أ- الحكمة: ماتقضيه من التوجيه والإرشاد.

ب- الحكم: ماتقضيه من سيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

ج- الاحتكام: ماتقضيه من الرجوع إلى مرجعيات الأخلاقية والثقافية والى خبرات ثم الحصول عليها من خلال التجارب السابقة.

د- التحاكم: طلب للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها لمصلحة المساهمين.

هي نظام واسع لتطبيق آليات وإجراءات محددة ومعروفة تحكم عمل المنظمات وفي إطار هذه الإجراءات يتم التركيز على التعزيزات الثقة بين مختلف الفئات وتبنى مفاهيم الثقافية والنزاهة والعدالة والمساءلة والرقابة والموضوعية لتحقيق أهداف بعيدة المدى¹.

الحوكمة هي عملية الإشراف على المؤسسة وتتعلق بتحمل المسؤولية الإجمالية وضمن عمل المؤسسة حيث يسهم هذا إلى تحقيق رسالتها وغاياتها وإن صورها تستخدم بحكمه وبصورة فعالة وترتبط الحوكمة بالإشراف وضمن وليس بالعمل في حد ذاته وهي تعني أن المؤسسات تدار بطريقة جيدة².

¹- يرقى عمر، علي عبد الصمد، ملتقى واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، جامعة المدية وتسيملت، ص44.

²- شارق وهيبه، تأثير رأس المال الفكري على إدارة أداء العاملين من منظور حوكمة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية سعيدة، 2013، ص4.

الحوكمة هي حالة وعملية في الوقت نفسه وعبارة عن مزيج من هذا وذلك وهي عامل الصحة والحيوية كما أنها نظام مناعة وحماية وتفعيل ونظام حكم للحركة ويضبط الإتجاه ويحمي ويؤمن سلامة كافة تصرفات والنزاهة والسلوكيات داخل الشركات ويصنع من أجلها سياج أمان وحاجز حماية فعالة¹.

الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الدولية

- **صندوق النقد الدولي:** لقد شجع صندوق النقد الدولي تبني الحوكمة الرشيدة على ارض الواقع من خلال توافر ستة نقاط أساسية.

1- ركز بشكل متزايد على موضوع الشفافية والالتزام بالمعايير الدولي كعنصر رئيسي في منع وقوع أزمات.

2- يركز على الوظيفة الرقابية للمشاريع الاقتصادية التي يتم دعمها من طرفه على تطرق الأبعاد القانونية والتشريعية وتحسين النظام الغربي والتحقيق في الفساد ومحاكمة الفاسدين.

3- الاستغلال الأمثل للموارد.

4- رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والتركيز على أهمية القطاع العام.

5- تقوية النظام المالي والمصرفي.

6- وأخيرا من أجل تقوية عنصر الثقة يؤكد صندوق النقد على الإعلان والنشر الدوري لنتائج المؤتمرات والاجتماعات ونشر التقارير².

- **تعريف البنك الدولي:** الحكم الرشيد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة بالوجهة للدول والمؤسسات والتي تنشد كل في الاصطلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها لا يوجد من الربط بين الحكم الرشيد والتنمية التشاركية وكذا حقوق الإنسان والديموقراطية، إضافة إلى تعيين وتعريف القوانين وتسيير القطاع العام ومحاربة الرشوة وتخفيض النفقات الفائقة³.

¹- رشيلبلاكمان، حوكمة المؤسسات، روتسن 10 إعداد المؤسسات بغرض التغيير والمشاركة مؤسسة تيرفيند للتنمية، 2006، ص 5.

²- محسن احمد الخضري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية القاهرة ط 1، 2005، ص 53.

³- مراد علة ومحمد مصطفى سات، الحوكمة والتنمية البشرية، مواءمة وتواصل مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمتها كلية العلوم القانونية والإدارة، جامعة حسينية بن وعلي الشلف الموسم بعنوان التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي 16 و 17 ديسمبر 2008، ص 3.

ومع بداية التسعينات قام خبراء البنك الدولي بتطوير المفهوم ليصبح أكثر دقة فعرفه من خلال الدراسة التي أجراها عام 1992م من أسلوب الحكم والتنمية بأنه «أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من اجل التنمية»¹.

- **تعريف المجلس الأوربي:** يتطرق كما سماه بالحكم الراشد الديمقراطي المحلي مركزا على تغيير اللامركزية والتي تؤمن هامشا كبيرا من الاستقلالية للسلطة المحلية².

- **تعريف المشاركين في مؤتمر الاقتصاد الوطني:** هو السير الجيد للموارد في المجتمع سواء كانت مالية أو بشرية، إذن هي حركة تشاركية تسمح بالتسيير الدقيق للأموال العامة وخلق الثروة ولا يتم تطبيقها في الدول فقط، وإنما على المجتمع وكل مختلف الفاعلين الاجتماعيين وخاصة السلوكيات والتربية والتكوين وكذلك هياكل والتنظيم³.

الفرع الثالث: التعريفات الأكاديمية:

والتي تقاطعت في مختلف الأحيان مع التعريفات التي قدمتها الهيئات الدولية.

- **تعريف كوفي عنان:** أن الحوكمة الجيدة لا يمكن فرضها من قبل السلطات الوطنية او المنظمات الدولية ولا يمكن خلقها بين عشية وضحاها اخذ الحوكمة الجيدة هي من انجاز وتتجه بحد ذاتها وبدونها بدون دولة القانون والإدارة الواضحة والتي يمكن التنبأ بمؤسستها والسلطة التشريعية واستجابة الإجراءات للطموحات فإن كافة المبالغ المتخصصة للتمويل وللمعلومات لا يمكن أن تمهد الطريق للعالم ليصل إلى الرفاهية، فالوظيفة الأساسية للدولة كما يؤكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة هي الإعداد للبيئة المساعدة والمناسبة التي يمكن للاستثمار أن يتم وللثروات أن تحقق للأشخاص ان تزهو فالحوكمة الجيدة تتطلب قناعة ومشاركة المحكومين إضافة إلى اندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنين في مستقبل أوطانهم⁴.

- **تعريف جون فليب ليسارش:** (j.ph.a) يرى هذا الباحث إن مفهوم الحكم الراشد هو المفاهيم النادرة التي عرفته شهرة وانتشار سريع متزما في مجموعة العلوم الاجتماعية وهو إندر

¹- شعراوي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، ع 249، 1999، ص 111 .

²- عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 7 .

³- فهمي خليفة القيداي، الحكم الصالح خيار استراتيجي للإدارة نحو بناء مجتمع مؤسسة والمواطنة العلمة، مجلة النهضة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ع 3، المجلد الثامن 2007، ص 1 .

⁴- زهير عبد الكريم، الحكمانية govroce قضايا وتطبيقات المنظمة العربية للإدارة، القاهرة، 2003، ص 17 .

المفاهيم التي أحدث جدلا كبيرا في فترة قصيرة من الزمن حيث ترى لغة العديد من المناهج الخاصة بالعلوم الاجتماعية (العلوم السياسية، علوم الاجتماع، العلاقات الدولية، الاقتصاد، الجغرافيا) وفي نفس الوقت الخطاب السياسي الإداري والاقتصادي¹.

- التعريف الإجرائي للحوكمة:

بعد التمعن في مجموعة التعاريف التي سبق تقديمها تستطيع أن تلخص إلى أن الحكم الراشد هو نموذج (حكم الإدارة يعتمد على الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والذي يقوم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وبهدف إلى تكريس جملة المعايير المحددة كالمشاركة، الشفافية، العدالة ويهدف إلى تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة .

ب - التنمية المستدامة :

- مدخل حول مفهوم التنمية المستدامة :

يعتبر تيار التنمية المستدامة من أبرز التيارات التنموية الجديدة خلال عقد الثمانينات، حيث تكتسي التنمية المستدامة أهمية متزايدة على كافة المستويات، فصارت محل إنشغال دول العالم، وإنعقد من أجلها العديد من المؤتمرات الدولية وأصبحت تحتل مكان الصدارة بين ما يشغل العالم من هموم ومشكلات. وتعتبر المؤسسة عامل مهم لإثارة المشكلات البيئية والتلوث والتأثير على الصحة البشرية، وذلك راجع لإقتصار هدفها على الربح .

- التنمية المستدامة مفهومها، تطورها التاريخي، مستوياتها :

تعتبر التنمية المستدامة من أهم التطورات في الفكر التنموي الحديث، وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة، بحيث إرتبطت هذه الظاهرة بتزايد الوعي إزاء المشاكل البيئية والعلاقة القائمة بين الإنسان والتنمية البيئية . سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى السياق التاريخي للتنمية المستدامة وأهم المفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة، ومستوياتها .

-الفرع الأول: التطور التاريخي للتنمية المستدامة :

أنا ارتفاع مستوى دخل الأفراد وكان هذا مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، حيث كان ينظر الاقتصاديين للتنمية على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم. الملاحظ أن التنمية خلال

¹- ليلي جريدر، التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الراشد، دراسة حالة الجزائر، مذكرة جامعة منتوري قسنطينة، 2010- 2011، ص 48 .

الفترة المذكورة لم تركز إلا على الجانب الاقتصادي، وبالتالي فإن الفكر التنموي في هذه المرحلة عالج قضية التنمية على أنها قضية اقتصادية في المقام الأول، وعرفت على أنها: "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة"¹.

مع بداية الستينيات حتى منتصف السبعينيات، بدأ مفهوم التنمية يشمل جوانب إجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على القضايا الاقتصادية فقط، فقد أخذت عملية التنمية في طياتها أبعاداً إجتماعية كان أساسها تقليل الفقر والقضاء على البطالة واللامساواة في التوزيع ضمن اقتصاد يستمر بالنمو. فقد تجسدت هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، كما تجسدت في نموذج تودارو و Todro الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: اشباع الحاجات الأساسية وإحترام الذات وحرية الاختيار².

بإختصار فإن فترة السبعينيات، أعيد تعريف التنمية الاقتصادية في صورة تقليل أو إزالة الفقر، وعدم المساواة والبطالة في سياق اقتصادي يرفع شعار: "إعادة التوزيع من النمو"، لقد أصبح شعاراً شائعاً وعماماً³. في هذه المرحلة أخذت التنمية بعداً إجتماعياً مما أطلق عليها بعض الباحثين "بالتنمية الإجتماعية"، التي وظفت فيها التنمية الاقتصادية لخدمة البشرية.

في عام 1976، ظهر منهج "الإحتياجات الأساسية" خلال الدعوة إلى " إستراتيجية الإحتياجات الأساسية" الذي ظهر في مؤتمر العمالة العالمية لمنظمة العمل الدولية والذي أشار إلى أنه لا يمكن تخفيف الفقر المطلق إلا من خلال توفير الإحتياجات الأساسية للتغذية والصحة والمياه والمأوى.

فالهدف من هذا المنهج هو نوع جديد من النمو الإقتصادي الذي يمكن من "تغطية الإحتياجات الأساسية من خلال إعادة توزيع الموارد ضمن القطاعات الإجتماعية، من خلال إعادة توجيه النمو من أجل تحقيق مشاركة المحرومين"⁴.

1 - صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي -دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات - ط، 1 دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص88.

2- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة -فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها -، ط، 1 دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص20.

3 - ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص52.

4 - دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، NAPC، دمشق، 2003، ص52.

أما من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، ظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة والتي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط. فالسمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية، تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على إنفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعني مختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني¹.

كما حدث خلال عقدي الثمانينات والتسعينات عدة تطورات بخصوص قضية التنمية، فقط ظهر مفهوم التنمية البشرية الذي لعب فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبنيه وترويجه، من خلال تقاريره التي صدرت منذ عام 1990، للتنمية البشرية، والتي عرفت هذه الأخيرة بأنا: "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، مثل عيش حياة صحية وطويلة والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المطلوب، إضافة إلى الحصول على المعارف لتحسين المستوى التعليمي والمشاركة في صنع القرارات، الخ"².

ومنذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية. توضح توقعات البيئة العالمية أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية في النمو الديمغرافي والاقتصادي والأنماط الاستهلاكية، فسيزداد الضغط بصورة كبيرة على البيئة الطبيعية التي تفوق قدرتها الاستيعابية، وقد تضيع المكاسب البيئية والتحسينات الظاهرة نتيجة إزدياد سرعة التلوث وإستنزاف الموارد الطبيعية³.

لذا وجب إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات. قد تمخضت عن الجهود الدولية مفهوم جديد للتنمية عرف بإسم: "التنمية المستدامة"، والذي ظهر وتبلور لأول مرة في تقرير برونتلاند "RrportBrundtInd" ونشر لأول مرة عام 1987.

إنطلقت التنمية المستدامة من الإعتبارات البيئية لأجل هذا، إنعقدت عدة مؤتمرات أهمها ما يلي:

1 - عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، مرجع سابق، ص 21.
2 - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات -، ط، 1 دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 127.
3 - الحاج حسن، اقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، العدد: 26، الكويت، فيفري، 2004، ص 03.

سنة 1972 نشر نادي روما (عقد مؤتمر روما 1972 حيث ت تشكيل لجنة تحضيرية مؤلفة من ممثلي 27 دولة من بينها دولة عربية واحدة هي مصر) تقرير مفصلا حول تطور المجتمع البيئي وعلاقة ذلك بإستغلال الموارد الإقتصادية، ومن أهم نتائجه توقع حدوث خلل في القرن 21 بسبب إستنزاف الموارد والتلوث وغيرها من المشاكل البيئية¹ . كما تم عقد قمة الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في أستوكهولم بين 16/5 جويلية سنة 1972

حضر هذا المؤتمر ممثلوا 112 دولة، من بينها 14 دولة عربية، إضافة إلى عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، ت عرض خلال هذا المؤتمر مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الإقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الإقتصادية²، كما وضع المجتمعون في المؤتمر شاملا لمشكلات البيئة الراهنة والمستقبلية، والدعوة للعمل نحو إيجاد وعي بيئي لدى كل أفراد المجتمع العالمي يؤدي به إلى المشاركة في حماية البيئة (البيئة للجميع ورعايتها تهم الجميع ومشكلاتها تؤثر على الجميع)³ توصل مؤتمر أستوكهولم إلى تبني 26 مبدأ و109 توصية بهدف توجيه العمل الدولي والوطني في هذا الصدد .

سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تقريرا عن حالة البيئة في العالم، وكانت أهمية التقرير أنه كان على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم . أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة في 28 أكتوبر، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الإعتبار قدرة النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية⁴ .

سنة 1986 تم إنشاء نادي روما وهي أول فكرة لظهور التنمية المستدامة والذي جمع عدد من علماء، مفكرين إقتصاديين، رجال الأعمال من مختلف الدول، دعى هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة⁵ .

أما في سنة 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان : " تقرير برونتلاند " ضمن تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية والتي كانت تترأسها السيدة :

1- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والإقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص25 .

2 -A. kiss et Jean-Didier sicault ، **La conférence des nations unies sur l'environnement** ،Stokholm ،5/16 juin ،1972 ،Afdi ،1972 ،p.607.

3- رشيد الحمد ومحمد سعيد صابرين، البيئة ومشكلاتها، مجلة عالم المعرفة، العدد: 22، الكويت، 1979، ص10 .

4-Prieur Michel et Doumbé Billé Stéphane ، **Recueil francophone des textes internationaux en droit del'environnement** ،Bruxelles ،1998 ،p.306.

5- محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط، 1 القاهرة، 2003، ص294 .

غرو هارلمبرونتلاند " ' أكد هذا التقرير أنه لا يمكننا الإستمرار في التنمية مالم تكن قابلة للإستمرار ومن دون ضرر بيئي¹ . كما طرح فكرة أن التنمية المستدامة تعتبر نموذج تنموي بديل، ووضع إستراتيجية تتصور إمكانية وجود تنمية تحقق الإنسجام ما بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة مع الأخذ بعين الإعتبار المتطلبات الإجتماعية البشرية² .

في حين أنه سنة 1992، عقد مؤتمر ريو ديجانيرو في 14 جوان 1992 بالبرازيل توج هذا المؤتمر بفعل توصيات تقرير برونتلاند والتي كان من بينها دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة³ . إجتمع المجتمع الدولي في ريو ديجانيرو لمناقشة سبل تفعيل التنمية المستدامة واعتمد قادة العالم جدول أعمال القرن الواحد والعشرون (أجندة 21)، مع وجود خطط عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة . وأهم النتائج التي توصل إليها هذا المؤتمر⁴ :

- جدول أعمال القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض (أجندة 21) .

- إدماج البيئة في عملية التنمية الشاملة للدول .

- بحث مسألة المؤسسة التي تشرف على عملية التنفيذ .

كما أنه في سنة 1997 تم إقرار بروتوكول كيوتو (اليابان) والذي يهدف إلى الحد من إنبعاثات الغازات على رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2) وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة⁵ .

كذلك في سنة 2002، إنعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانزبرغ بجنوب إفريقيا، حضر المؤتمر أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين في مجالات البيئة والتنمية، وقد أعدت خطة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للإستفادة من المنجزات المتحققة من مؤتمر البيئة والتنمية وستعجل الخطى وتعزز التعاون الدولي، والأخذ بعين الإعتبار لمبادئ ريو بشأن البيئة والتنمية، وستؤدي كل هذه الجهود إلى تعزيز تكامل

¹-محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص155 .

²-Lavoisur ،Revue francaise de gestion ،**le developpement durable** ،N:152 ،hermes ، 2004 ،p.118.

³-Thierry Garcia ،**L'objectif de developpement durable de l'organisation mondiale du commerce** ،L'harmattan ،paris ،2008 ،p. 35.

⁴-Alain Jounot ،**100 Questions pour comprendre et agir: le developpement durable** ، Afnor ،2004 ،p.09.

⁵- الإسكوا، بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة في نهج للتخفيف من الفقر وإدراج قضايا النوع الإجتماعي في القضايا الرئيسية، الجزء 1، الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في دول الإسكوا، نيويورك، 2009، ص10 .

عناصر التنمية المستدامة الثلاثة : تنمية إقتصادية، تنمية إجتماعية، تنمية بيئية بإعتبارها دعائم معززة¹.

كما أنه، وفي 14 ديسمبر 2007، إنعقد مؤتمر بالي بأندونيسيا ناقش قضية التغير المناخي، وفي السنة الموالية وبالتحديد في 07 ديسمبر 2009 عقدت قمة كوبنهاكن (دانمارك) حول قضية تغير المناخ في حلقة متصلة بالجهود الدولية الرامية لمواجهة الإحتباس الحراري تحت رعاية الأمم المتحدة، كذلك عقد في 29 نوفمبر 2010 مؤتمر كانكون في المكسيك بشأن تغير المناخ.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة :

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، وذلك راجع لتعدد إستخداماتها، فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية والبعض الأخر يراها نموذج تنموي بديل، أو ربما أ لإصلاح الأخطاء والتعثرات التي لها علاقة بالبيئة، وهناك من يتعامل معها على أنها قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على توعية وتخطيط لإستغلال الموارد بشكل أفضل.

من الناحية اللغوية والأصل، يعود مصطلح الإستدامة sustainable إلى علم الإيكولوجيا Ecology، حيث استخدمت الإستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائص وعناصر العلاقات ببعضها. في المفهوم التنموي، استخدم مصطلح الإستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الإقتصاد Economy وعلم الإيكولوجيا على إعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ ب : ECO، أما في اللغة العربية، وبالرجوع إلى المعنى اللغوي، الذي هو المدخل الرئيسي والذي يساعد في تحديد المعنى الإصطلاحي الدقيق، فقد جاء الفعل استدام الذي جذوره (دوم) معان متعددة: منها التآني في الشيء، والمواظبة عليه، أما المصطلح الإنجليزي ل : sustainable development، هناك من ترجمه بالتنمية المستدامة والبعض الأخر يقول التنمية المستديمة، ويعبر مصطلح التنمية المستديمة أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة، فالأخر يعكس فقط مبدأ إستمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل

¹- منشورات الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة -جوهانزبرغ-، نيويورك، 26 أوت/ 4 سبتمبر، 2002، ص09.

التنمية المستدامة على مبدأ الإستمرارية ويشير إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن إستمراريتها، لكن يتم إختيار مصطلح التنمية المستدامة لأنه الأكثر إستعمالاً¹.

منذ الظهور الرسمي للتنمية المستدامة، تعرضت الكثير من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين بشتى الإختصاصات إلى تعريفها، لما لهذا الموضوع من أهمية وإتساع، وسنحاول التعرض لأهم التعاريف كالاتي :

عرفت التنمية المستدامة لأول مرة من قبل GroHarlenBruntland وأعتبر أول مصطلح رسمي سنة 1987 في تقرير مستقبلنا المشترك، على أن: "تلك التنمية التي تلبى إحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتهم"².

كز هذا التعريف على الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، ودمج الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في تعريف واحد. ويحمل هذا التعريف في طياته مفهوم الحاجة وفكرة القيود³ :

- الحاجة: الإحتياجات الخاصة والأساسية للفقراء، التي ينبغي أن تعطي لهم الأولوية .

- القيود: أي القيود البيئية وقدرت هذه الأخيرة على تلبية الإحتياجات الحالية والمستقبلية .

أما تعريف الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980، فقد عرفت التنمية المستدامة بأننا: "التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار البيئة والمجتمع والإقتصاد"⁴. كما عرف المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي أنعد في ريوديجانيرو سنة 1992 التنمية المستدامة بأننا: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المؤتمر في مبدئه الرابع أن تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة، بل تمثل جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية"⁵.

عرف قاموس ويبستر Webster التنمية المستدامة على أن: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح بإستنزافها أو تد أو كليا، أي ضرورة ترشيد استخدامها"⁶.

¹ - عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، مرجع سابق، ص 23 – 25 .

² - Anne E. Egelston, **Sustainable development: A history**, édition Springer, New York, 2012, p.83.

³ - Anthony Rosa et karen Dechetl et Mérylle Aubrun, **Guide pratique du developpement durable**, Afnor, 2005, p.10 .

⁴ - Corinne Gendron, **Le développement durable compromis**, Québec, 2005, p.166.

⁵ - دوجلاس موسيشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، ط، 1 الدار الدولية للإستشارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 13 .

⁶ - Beat Burgenmeier, **Economie de développement durable**, 2 ème édition, Bruxelles, 2005, p.38.

كما عرفها إدوارد باربيير Edward Barbier أن التنمية المستدامة هي: "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو طبيعي وإجتماعي للتنمية"¹.

ومنه نستطيع القول أن التنمية المستدامة اليوم هي خطوة صغيرة نحو الإنسان من جهة، وهي قفزة عملاقة نحو البشرية من جهة أخرى².

كما سبق، يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي، الإقتصادي والإجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث. كما ينبغي اعتبار التنمية المستدامة عملية واعية معقدة طويلة الأمد وشاملة لكافة المجالات والأبعاد، غايتها الإنسان (توفير إحتياجات حالية ومستقبلية) كما هو شأن التنمية البشرية، إلا أنه يجب المحافظة على البيئة. فالتنمية المستدامة تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، مما يؤدي إلى استحداث التكنولوجيا إلى تكنولوجيا خضراء صديقة للبيئة، كل هذا يتم ضمن حيز سياسي يمتاز بالمشاركة والرشد في إتخاذ القرارات، وبالتالي ضمان إستدامة بيئية وإقتصادية وإجتماعية وثقافية وتكنولوجية.

¹ - عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والإقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد: 167، يناير 1993، ص 97.
² - Assen Slim، **Le développement durable**، 2 ème édition، édition le cavalier bleu، Paris، 2007، P60.

ج - الفساد :

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة، لكن الجديد فيها هو أن حجم الظاهرة أخذ في التفاقم وقد إرتبط وجود الفساد بوجود الأنظمة والدول، فالفساد أصبح قضية عالمية وهو موجود في جميع أنحاء العالم، ولكن في الإختلاف في حجمه وأشكاله ودرجة إنتشاره في الزمان والمكان، غير أن الملاحظ وجود الفساد في الدول النامية بصورة أشد وهذا ما قد تأييده من قبل الخبراء الدوليين لأسباب متعددة منها ضعف أجهزة الإدارة العامة، وضعف الأخلاقيات الوظيفية و غياب الرقابة الفعالة في هذه الدول .

- تعريف الفساد :

يعد الفساد من أكبر العوائق أمام تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية، فهو يخل بالإستقرار الإقتصادي والسياسي ونشاط القطاع الخاص، ويبدد الموارد، كما يضعف حوافز الإستثمار ويهبط من جودة البنى الأساسية والخدمات العامة ويشوه عناصر النفقات العامة .

كما نذكر بعد تعاريف المنظمات الدولية مثل :

تعريف منظمة الشفافية الدولية الفساد : بأنه إستغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، أو أنه السلوك البيوقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية .

البنك الدولي : يعرفه بأنه إساءة إستعمال السلطة للكسب الخاص، وينطوي التعريف الى نقطتين :

- دفع الرشوة إلى الموظفين و المسؤولين في الحكومة سواء القطاع العام أو الخاص لتسهيل عقد الصفقات .
- إستعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة .

حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : فإن الفساد هو سوء إستعمال السلطة العمومية أو الوظيفة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو إستغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو الإكراه للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الإختلاس .

أشكال الفساد : يأخذ الفساد أشكالاً مختلفة، فهناك الفساد السياسي المرتبط بالسلطة، الفساد الإقتصادي المرتبط بالإدارات العامة والمشاريع، والفساد المؤسسي المرتبط بأجهزة الدولة، والفساد الإجتماعي بمختلف أنواعه .

قنوات إنتشار ظاهرة الفساد : هناك الكثير من المتغيرات التي أسهمت في إنتشار هذه الظاهرة:

- تطور وسائل الإتصال والتكنولوجيا .
- النزوح نحو آليات إقتصاد السوق، وتخصيص القطاع العام.
- تحرير التجار، وحرية إنتقال الأشخاص والأموال والسلع عبر الحدود .
- إشكالية التخمة في التشريعات القانونية للمتغيرات السريعة الحاصلة على صعيد العالم، وعدم قدرة القوانين الداخلية على مواكبتها .

مؤشر مدركات الفساد: perception corruption index

يسجل مؤشر مدركات الفساد عدد النقاط التي تحرزها البلدان والأقاليم ويرتبطها حسب ذلك، ويستند إلى مدى فساد القطاع العام في البلدان حسب ما يتوصل إليه الإدراك. وهذا المؤشر مركب، إذ يقوم على توليفة من الاستقصاءات والتقييمات المرتبطة بالفساد يتم تجميعها اعتماداً على مجموعة متنوعة من المؤسسات الدولية ذات الصيت.

ومؤشر مدركات الفساد هو أكثر مؤشرات الفساد إستخداماً وإنتشاراً على مستوى العالم، فهو مؤشر سنوي تصدره منظمة الشفافية الدولية . بحيث يعتمد على فحص واقع الفساد في القطاع العام لدى الدول الشمولية في الترتيب، وتعتبر مصادر بيانات ومعلومات المؤشر متنوعة من آراء الخبراء من القطاع العام والخاص، ويرمز له بالرمز PCI.

ومن أهم ما يميز هذا المؤشر أن مقاييسه للعلامات يبدأ من 0 إلى 100 بحيث تعني 0 أعلى مستوى فساد مدرك (الفساد الكامل) وتعني 100 أقل مستويات الفساد وأعلى درجات الشفافية، وفي حال حصلت الدولة على درجة منخفضة لا يعني ذلك أنها أكثر الدول فساداً، كون المؤشر يمثل إنطباعات عن الفساد في القطاع العام كالفساد السياسي والإداري، وليس حكماً على مستوى الفساد في الدولة أو السياسات أو الأنشطة الإقتصادية، وحسب منظمة الشفافية الدولية فإن التصنيف السنوي للدول يعتمد على إستطلاع الرأي للخبراء ورجال الأعمال .

وذكرت المنظمة بتقريرها الأخير أن تزايد معدلات الفساد في الدول إرتبط بتراجع مستويات حرية الصحافة والمجتمع المدني، حيث كانت الدول الأكثر فساداً هي الأقل في حرية الصحافة ونشاط منظمات المجتمع المدني .

والجدول التالي يمثل الدول الأولى التي حصلت على مستوى مدركات الفساد .

الجدول 1: مؤشر مدركات الفساد للدول الأولى للفترة 2014 – 2016 :

الرتبة	الدولة	2014	2015	2016
1	الدنمارك	91	92	91
2	نيوزيلندا	91	91	91
3	فنلندا	90	89	89
4	السويد	89	87	88
5	النرويج	88	86	86
6	سويسرا	86	86	85

يوضح الجدول ترتيب أحسن ستة دول في العالم من حيث إنتشار الفساد خلال ثلاث سنوات 2014، 2015، 2016، ومن خلال قراءة النتائج يتضح أنه لا وجود لصفير فساد على المستوى العالمي فأفضل قيمة حققتها الدنمارك سنة 2015 ب 92 نقطة من أصل 100 نقطة. أما عن الترتيب ففي سنة 2016 احتلت الدنمارك ونيوزيلندا المركز الأول كأقل دول العالم فساد برصيد 91 نقطة من أصل 100 نقطة وتليها فنلندا ب 86 نقطة، ثم السويد ب 88 نقطة والنرويج 86 نقطة وأخيرا سويسرا ب 85 نقطة¹.

د - التقويم: يكتسب مفهوم التقويم أهمية كبيرة لدى دارسي الظواهر الاجتماعية، إذ إن الحياة البشرية، والتفاعلات بين الأفراد والمؤسسات وبيئتهم الداخلية والخارجية، أكثر من مجرد استخدام المقاييس، والموازن، والمعايير، والاختبارات لإصدار الأحكام المادية والمعنوية على الظواهر المختلفة. وقد إستخدم هذا المفهوم أولا في حقل علم النفس بهدف تقويم النواحي السلوكية للأفراد . إلا أنه إنتقل فيما بعد لباقي الحقول المعرفية، وقد أثار إستخدام هذا المفهوم جدلا في أوساط الدارسين للعلوم الاجتماعية، بين من يرى أن التقويم هو عملية تحديد أو تقدير لقيمة الأشياء، ويقتصر هذا المنظور على معرفة قيمة شيء مادي أو معنوي، أي تحديد قيمة الأشياء الكمية والنوعية في ضوء مجموعة من المستويات، أو الحدود، أو المعايير التي تم الاتفاق عليها . وبين من يرى أن التقويم هو وسيلة لتحديد نقاط القوة والضعف في تنفيذ الخطة الموضوعية، والعمل على تدعيم الجوانب القوية، والقيام بتعديل مسار التنفيذ للتخلص من

¹- قطوش بشرى، حنوحات فضيلة، " اثر تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية "، البحوث الاقتصادية والمالية GI، م.5، ع . جوان 2018)، ص ص 94 – 96 .

جوانب الضعف و . يرى عديد الدارسين أن كلا التعريفين لا يتسمان بالدقة، لإقتصارهما على جوانب محددة من المفهوم الشامل للتقويم، والذي يفيد بأنه عملية قياسية و، تشخيصية، ووقائية، وعلاجية هدفها الكشف عن مواطن الضعف والقوة، بقصد التطوير لتحقيق الأهداف المنشودة.

إن تحديد مفهوم شامل للتقويم أفرز جدلا من نوع آخر، حول جدوى التقويم والفرق بينه وبين البحث في العلوم الإجتماعية الذي يتميز بمنطق النسبية . وتعددت الأسئلة حول من يمكن أن يكون مقوما؟ وما هي الميزات والمهارات التي يجب أن يتوفر عليها المقوم؟ وهل يمكن للتقويم أن يؤثر على كيفية صناعة القرار في الدول المختلفة؟

إلا أنه يمكن القول أن التقويم يختلف عن البحث في عدة نقاط أهمها :

- التقويم يخصص، أما البحث يعمم .
- التقويم يسعى لتحسين شئ ما، أما البحث يسعى لإثبات شيئا .
- التقويم يقدم توصيات ونصائح لصناع القرار، أما البحث يقدم مجموعة من الاستنتاجات .
- التقويم يطرح السؤال: ماذا بعد؟ أما البحث يطرح السؤال: ماذا؟
- التقويم يطرح السؤال: ما مدى نجاعة العمل؟ أما البحث يطرح السؤال كيف يعمل؟
- التقويم يطرح السؤال: ما قيمة؟ البحث يطرح السؤال: ما هو؟

بالرغم من وجود كل تلك الاختلافات بين التقويم والبحث، إلا أن تلك الاختلافات تتميز بالمرونة، مما يجعل المفهومين يجتمعان أكثر مما يختلفان، ونأخذ على سبيل المثال الاختلاف الأول فالتقويم ينطلق من التخصيص لإيجاد القيمة، ثم الإصلاح والتفعيل، ليقوم بعد ذلك بالتعميم . كما أن ممارسة التقويم تستدعي البحث، في حين إن التقويم موجود ضمنا في أي بحث علمي . أما عن مدى تأثير التقويم على صناعة القرار في الدول، فيمكن أن لا تؤدي الدراسات التقويمية الفردية إلى تحول في كيفية صناعة القرار، إلا أن تراكم الدراسات التقويمية حول ظاهرة أو مشكل معين يساهم بشكل أو بآخر في لفت إنتباه صناع القرار بوجود تحسين أو تغيير تلك البرامج أو السياسات المعنية بمشكلة أو ظاهرة معينة¹.

¹ياسين شكيم، الفقر في دول عرب أفريقيا وآليات مكافحته، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص. 15-17.

لقد ضم الدارسون التقييم كمفهوم وكعملية إلى ميادين البحث في العلوم الاجتماعية، فظهرت البحوث التقييمية كأحدى أشكال التصميمات البحثية، التي لا تبحث عن اكتشاف علاقات بين متغيرات مستقلة وأخرى تابعة، وإنما تسعى إلى تقييم ظاهرة أو متغير معين. وتهتم تصميمات بحوث التقييم بدراسة الجدوى الاجتماعية أو الاقتصادية أو المالية أو السياسية لتطبيق برنامج محدد ومطبق حالياً، أو سيطبق مستقبلاً. فبحوث التقييم تبدأ من برنامج وتحاول قياس جدواه، عكس بحوث تحليل السياسات العامة التي تبدأ من المشكلة وتحاول تحديد السياسات الممكنة إتباعها للحل. وستنطلق هذه الدراسة التقييمية من سياسات الحوكمة المحلية والدولية وفق خطة التنمية المستدامة 2030، ومحاولة قياس جدواها السياسية والإقتصادية وكذلك الإجتماعية المحلية والدولية.

1.7- الدراسات السابقة :

1- مذكرة حنان حكار- إيمان بوفليس بعنوان دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإقتصادية، ركزت هذه الدراسة على كيفية إستغلال العامل الأمثل والفعال للموارد الطبيعية من قبل العنصر البشري عن طريق إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني كأطراف فاعلة في إحداث التنمية الإقتصادية .

2- مذكرة سنوسي وحشية - قالية فتيحة بعنوان الحكم الراشد في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة بلدية البويرة، ركزت هذه الدراسة على إبراز مدى تهيء البيئة السياسية في الجزائر لتحقيق متطلبات الحكم الراشد خاصة على المستوى المحلي.

3- مذكرة فرج شعبان بعنوانالحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر- دراسة حالة الجزائر (2000- 2010)، إختصت هذه الدراسة إلى توضيح الدور المحوري الذي يلعبه الحكم الراشد في إدارة موارد الدولة المختلفة على أحسن صورة وتوجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو المستدام، لتقلل من الفساد بكل أنواعه.

أما المذكرة محل الدراسة فقد كانت تشمل مضامين سياسات الحوكمة المحلية والدولية.

الإطار النظري

أهم النظريات التي تتعلق
بالحوكمة والتنمية المستدامة

الفصل الأول
سياسات الحوكمة المحلية
والدولية وفق خطة التنمية
المستدامة 2030

تمهيد:

من الواضح في السنوات الأخيرة أن هناك تغير في نوعية وحجم طلبات المستفيدين من الخدمات العامة من صحة وتعليم وأمن... الخ. هذا التغير أدى الى كون الأسلوب التقليدي في إدارة الحكم غير فعال مما إستدعى تبني أسلوب أكثر كفاءة وفعالية. مبادئ الحوكمة تقدم أسلوب إداري يعتمد على المشاركة منقبل المستفيدين من الخدمات في رسما لإستراتيجيات وتنفيذ ومراقبة العملية الإدارية لتقديم خدمات أكثر فعالية وكفاءة للمستفيدين على المستوى المحلي ومستوى الدولة بشكل عام. لذلك تعتبر الحوكمة هي الأسلوب الأكثر كفاءة والمثالية لتحقيق خدمات عالية الجودة وضمان حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ العدالة بين أفراد المجتمع لضمان تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والبشرية على المدى الطويل.

المبحث الأول: التعريف بالمؤشرات الدولية لأهداف التنمية المستدامة 2030:

منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي عاد الإهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم وخصوصا فيما يتعلق بالتنمية في الدول النامية. وتتوج هذا الإهتمام في مؤتمر قمة الألفية الذي عقده الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 والذي أصدر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وهو الإعلان الذي تضمن "الأهداف الإنمائية للألفية". وكما هو معروف إشتملت الأهداف الإنمائية للألفية على ثمانية أهداف رئيسية، أو غايات رئيسية، وثمانية عشر هدفا فرعيا. ولكل هدف من الأهداف الفرعية إنفق المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات الكمية تمكن من متابعة الإنجاز في المجال التنموي. ويهمننا دون الدخول في تفاصيل فنية، ملاحظة أن الأهداف الرئيسية الستة الأولى قد تمحورت حول هدف الإقلال من الفقر في مدى زمني معين حيث تمت صياغة الهدف الرئيسي الأول في إطار المنهجية الكمية لقياس الفقر بينما تمت صياغة الأهداف الأخرى في إطار منهجية الإستطاعة لتحليل الفقر.

كذلك يهمننا ملاحظة أنه في إطار الهدف الأول، والخاص في القضاء على الفقر المدقع والجوع، إتفق المجتمع الدولي على إختيار "نصيب أفقر خميس من سكان في إجمالي الإنفاق كأحد المؤشرات التي تمكن من متابعة تحقيق هدف الإقلال من الفقر. وكما هو معروف، وكما سيتضح لاحقا، يندرج هذا المؤشر ضمن مؤشرات حالة توزيع الإنفاق في المجتمع مما يعني أن المجتمع الدولي قد أعاد الإهتمام بقضايا توزيع الإنفاق في إطار التنمية.

المطلب الأول: الأهداف

منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي عاد الإهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم وخصوصا فيما يتعلق بالتنمية في الدول النامية. وتتوج هذا الإهتمام في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 والذي أصدر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وهو الإعلان الذي تضمن "الأهداف الإنمائية للألفية". تمثل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر أكثر الخطط طموحا في العالم لتعزيز التنمية المستدامة لكوكب الأرض وسكانها، وتتماشى تماما مع هدفي مجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتحقيق الرخاء المشترك على نحو مستدام .

أعلن زعماء العالم، بإعتمادهم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تصميمهم على تحرير البشرية من رقبة الفقر، وتأمين كوكب صحي للأجيال المقبلة، وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع كأساس لضمان حياة كريمة للجميع .

ويكمن في صميم هذه الرحلة الجماعية وعد بعدم ترك أحد خلف الركب. فخطة عام 2030 تقصد إلى أن تكون طموحة وتحويلية، وهي تضم مجموعة من 17 أهداف التنمية المستدامة المتكاملة غير القابلة للتجزئة، فضلا عن الغايات المرتبطة بتلك الأهداف، وجميعها يرمي إل توجيه خطانا. والأهم من ذلك أن هذه الخطة تعتبر جدول أعمال عالمي ينطبق على جميع البلدان: فحتى أغنى البلدان لم يتوصل بعد إلى ضمان حقوق المرأة بشكل كامل، أو إلى التغلب على عدم المساواة، أو إلى حماية البيئة¹.

ويضيف النزاع وتغير المناخ وإنعدام المساواة المتزايد تحديات إضافية. وقد إرتفع بعد إنخفاض مطول عدد الذين يعانون من نقص التغذية من 777 مليون شخص في عام 2015 إلى 815 مليون شخص في عام 2016، مما يرجع إلى النزاعات والجفاف والكوارث المرتبطة بتغير المناخ. وفي عام 2017، أساسا كان موسم الأعاصير في منطقة شمال المحيط الأطلس هو الأكثر تكلفة على الإطلاق، كما كان متوسط درجة الحرارة العالمية في السنوات الخمس الماضية هو الأعلى على الإطلاق².

ولايزال عدم المساواة بين الجنسين عميق الجذور، كما يتضح من بطء التقدم في تمثيل المرأة في الحياة السياسية، وفي صنع القرار داخل الأسرة، وفي أعمال ما العنف التي تواجهها النساء والفتيات في جميع المجتمعات والتي كثيرا والتي كثيرا ما يفات مرتكبوها من العقاب. ولا

¹ - أنطونيو غوترييس، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2017، (نيويورك، 2017)، ص3.

² - أنطونيو غوترييس، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2018، (نيويورك، 2018)، ص3.

الفصل الأول: سياسات الحوكمة المحلية والدولية وفق خطة التنمية المستدامة 2030

يزال الشباب يواجهون معدلات عالية من البطالة مثيرة للقلق، ولا يزال يتعين إشراكهم على نحو كاف في المداولات التي تؤثر على حياتهم ومستقبلهم .

ويعيش أكثر من بليون شخص في بلدان تعاني من إجهاد مائي مفرط ويعيش تسعة من كل 10 من سكان المدن في مدن يعتبر تلوث الهواء فيها خطرا على الصحة . ولا يزال إحترار كوكبنا مستمرا بلا هوادة، وقد سجل رقما قياسيا جديدا يبلغ نحو 1.1 درجة مئوية فوق فترة ما قبل التصنيع وهو يسهم في زيادة وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة¹.

ولم يبقى إلا 12 عاما على الموعد النهائي المحدد في عام 2030، ولذا يتعين أن يكتسي عملنا شعورا بالإلحاح. فتحقيق خطة عام 2030 يتطلب إتخاذ إجراءات فورية ومتسارعة من جانب البلدان، فضلا عن إقامة شركات تعاونية بين الحكومات وأصحاب المصلحة على جميع المستويات. وتتطلب هذه الخطة الطموحة تغييرا عميقا يتجاوز العمل كالمعتاد. وقد أطلقت الأمم المتحدة من جانبها مبادرات إصلاحية لإعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة عام 2030. ويتمثل الهدف في أن تكون هذه المنظومة أكثر فعالية و تماسكا وخضوعا للمساءلة. ونحن نقف على أهبة الإستعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لجعل أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة للجميع في كل مكان².

وهنا نوضح الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة 17:

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف 3: تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف 5: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارة مستدامة.

¹ - أنطونيو غوتريبيس، مرجع سابق، ص.2.

² - أنطونيو غوتريبيس، مرجع سابق، ص.3.

الفصل الأول: سياسات الحوكمة المحلية والدولية وفق خطة التنمية المستدامة 2030

الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

الهدف 8: النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف 9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة الشؤون المالية.

المطلب الثاني: الغايات

وتتمثل الرسالة المحورية لتقرير هذا العام في أن أفريقيا قد أحرزت تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن هذا التقدم كان متفاوتاً وبطيئاً للغاية. فضلاً عن ذلك كان هناك تفاوت كبير في الأداء بين المناطق والبلدان وكذلك بين الغايات والمؤشرات التي تتضمنها الأهداف.

ويخلص التقرير إلى أنه مع إقتراب التاريخ النهائي المتفق عليه وهو عام 2015 لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتسريع وتيرة الأداء وتحسين نوعيته فيما يتعلق بمختلف الأهداف والمؤشرات. ونظراً لأنه لم يتبق سوى عامين على عام 2015، يكتسي هذا التقييم أهمية قصوى لأنه سيساعد البلدان على تحديد الأهداف التي تتطلب تضافر الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الغاية 1ألف: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015

المؤشر 1-1: نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 من دولارات الولايات المتحدة في اليوم
إنخفضت معدلات الفقر في أفريقيا إلى أقل من 50 في المائة في عام 2008 (لتصبح 47.5 في المائة) لأول مرة، وكما إنخفض أيضا العدد المطلق للفقراء. بيد أن أفريقيا (باستثناء شمال أفريقيا) لا تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق هذا الهدف. ويخفي إنخفاض الفقر وجود فوارق كبيرة بين الجنسين وبين سكان الريف وسكان الحضر تتطلب إستجابات سياساتية لمعالجة عدم المساواة. ويقتضي الحفاظ على التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر تسريع وتيرة عملية النمو وزيادة شمولها، والإستثمار في الخدمات الإجتماعية والهيكل الأساسية من أجل تحسين الأحوال الصحية للقوى العاملة النشطة وزيادة دخلها وإنتاجها، فضلا عن دعم الشرائح الضعيفة في المجتمع وخاصة المسنين والمعوقين والأطفال.

الغاية 1باء: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب

المؤشر 1-5: نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان

الوظائف المتوفرة للقوى العاملة في أفريقيا آخذة في الازدياد

العمل هو السبيل إلى الخروج من دائرة الفقر. ومنذ عام 1991 تراوحت نسبة عدد العاملين إلى عدد السكان ما بين 50 و60 في المائة في المتوسط. وقد أخذت هذه النسبة تزداد في أفريقيا منذ عام 2008 بعد أن بلغت ذروتها في عام 2006. بيد أن هذه الأرقام لا تأخذ في الاعتبار نوعية الوظائف المتاحة للقوى العاملة في أفريقيا. ونظرا لعدم وجود نظم حماية إجتماعية وظيفية في معظم البلدان الأفريقية، ليس لدى معظم العمال من خيار سوى العمل في القطاع غير الرسمي وفي ظروف كثيرا ما لا تستوفي الحد الأدنى من معايير السلامة والصحة المهنية. وفي الواقع، فإن نسبة عدد العاملين إلى عدد السكان تعطي صورة متفائلة أكثر مما ينبغي لمستوى الرفاهية الذي تعيشه القوى العاملة في أفريقيا.

المؤشر 1-6: نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم

إنخفاض معدلات الفقر بين العاملين

في المتوسط، إنخفضت نسبة العاملين الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم في الفترة ما بين عام 2008 وعام 2010 إلى أقل من مستوى عام 1991 (الأمم المتحدة، 2012). بيد أن معظم الوظائف غير مستقرة، ويشير ارتفاع تكاليف المعيشة والإرتفاع الحاد مؤخرا في أسعار المواد الغذائية إلى ضرورة توخي الحذر في تفسير هذا الاتجاه. فقد أفاد تقرير البنك الدولي عن حدوث زيادات حادة في أسعار المواد الغذائية في أفريقيا خلال الربع الثالث من عام.

المؤشر 1-7: نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين

نسبة العاملين لحسابهم الخاص آخذة في الانخفاض

يوفر متوسط حصة العاملين لحسابهم الخاص من مجموع العمالة مؤشرا لفرص كسب الرزق والعمل للحساب الخاص بالنسبة للعاملين. وتشير الأدلة إلى وجود إختلافات واسعة في أداء البلدان فيما يتعلق بهذا المؤشر، تتراوح ما بين نسبة مرتفعة تبلغ حوالي 60 في المائة في إثيوبيا وبوركينا فاسو ومعدلات لا تذكر في جنوب أفريقيا وسوازيلند. بيد أن هذه الأرقام ربما تعكس الإنتشار الواسع لزراعة الكفاف ووظائف القطاع غير الرسمي في عدة بلدان أفريقية مقارنة بإقتصادات الجنوب الأفريقي التي هي بصورة عامة أكثر تنظيما.

المؤشر 1-9: نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السرعات الحرارية

معدل نقص التغذية آخذ في الانخفاض لكن ببطء

بالنسبة للبلدان الأفريقية ككل، إنخفض معدل إنتشار نقص التغذية من 27.3 إلى 22.9 خلال الفترة 1990 – 2010. بيد أن معدل التحسن بطئ جدا (16.1 في المائة) بالمقارنة مع مناطق أخرى في العالم بإستثناء أوقيانوسيا (11 في المائة). وكانت أفضل البلدان أداءا خلال الفترة 1991-2011 هي غانا (87.6 في المائة) تليها جيبوتي (70.9 في المائة) ومالي (68.8 في المائة) وسان تومي وبرينسيبي والنيجر (65.9 في المائة). بيد أن معدل إنتشار نقص التغذية إزداد سوءا في عشرة بلدان أفريقية خلال الفترة نفسها (الفاو، 2012).

الغاية 2ألف: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، ذكورا وإناثا، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام.

المؤشر 2-1: صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي

إرتفعت النسبة الإجمالية لاصافي المقيدين بالمدارس الابتدائية من 64 في المائة في عام 2000 إلى 87 في المائة في عام 2010 في 29 بلدا أفريقيا (كما تبين أحدث أرقام شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة). وزادت معدلات القيد في أفريقيا، بإستثناء شمالها زيادة ملحوظة إذ إرتفعت من 58 في المائة إلى 76 في المائة بين عام 1999 وعام 2010. وهذه الزيادة التي تبلغ 1، 5 نقطة مئوية في المعدل السنوي على مدى فترة الإثني عشر عاما في غاية الأهمية نظرا لإرتفاع معدل النمو السكاني في القارة (الأمم المتحدة 2012). وعلى الرغم من أن التقدم المحرز كان إيجابيا في جميع أنحاء القارة، فقد تباينت وتيرة التقدم تباينا واسعا فيما بين البلدان. ومما هو جدير بالملاحظة أن النيجر زادت معدل الإلتحاق بالمدارس لديها من 53 في المائة إلى 62 في المائة في الفترة من عام 2009 إلى عام 2011 في حين زادت غانا ومالي معدل القيد بالمدارس لديهما من 77 في المائة إلى 84 في المائة ومن 64 في المائة إلى 67 في المائة على التوالي خلال الفترة نفسها (الأمم المتحدة 2012).

المؤشر 2-2: معدلات إتمام المرحلة الابتدائية

لم يواكب التقدم المحرز على صعيد معدلات إتمام الدراسة بهذه المرحلة في أفريقيا التحسن الكبير الذي طرأ على معدل القيد بالمدارس. وكما أورد تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2012، أكمل ما يقرب من 70 في المائة من الأطفال دورة الدراسة بالمرحلة الابتدائية. بيد أن بلدان بعينها حققت إنجازات بارزة. فعلى سبيل المثال، زادت غانا معدلات إتمام الدراسة لديها من 86 في المائة إلى 94 في المائة بين عامي 2009 و 2011 وزادت إثيوبيا معدلاتها من 55 في المائة إلى 72 في المائة بين عامي 2009 و 2010 (الأمم المتحدة 2012).

إنخفاض معدلات إتمام الدراسة مشكلة تثير الإنزعاج

يعزى إنخفاض معدلات إتمام الدراسة جزئياً إلى تدني نوعية التعليم، بيد أن الفقر والإلتحاق بالمدرسة في سن متأخرة يساهمان أيضاً في هذا التدني. ويصل عدد الأطفال الذين يبدؤون الدراسة الابتدائية في أفريقيا وهم أكبر بسنتين أو أكثر من العمر الرسمي إلى 40 في المائة. وتبلغ احتمالات توقف هؤلاء الأطفال عن الدراسة عند بلوغ الصف الثالث أربعة أضعاف مقارنة بالأطفال الذين يلتحقون بالمدرسة في عمر مناسب. وبالإضافة إلى ذلك، من الأرجح أن يبدأ الأطفال من الأسر الفقيرة في سن متأخرة، وذلك لأسباب منها بعد المسافة بين المنزل والمدرسة وسوء الأحوال الصحية والتغذوية وعدم وعي الوالدين بأهمية إرسال الأطفال إلى المدرسة في العمر المحدد. ويؤثر الفقر أيضاً تأثيراً سلبياً على معدلات إتمام الدراسة. ففي عام 2006، إلتحق 97 من كل 100 طفل من الخمس الأغنى من السكان في أوغندا بالمداس الابتدائية ووصل 80 من هؤلاء الأطفال الـ 97 إلى الصف الأخير. أما في حالة الأطفال من الخمس الأدنى من السكان، فقد إلتحق 90 من كل 100 طفل بالمدارس إلا أنه لم يصل إلى الصف الأخير سوى 49 من هؤلاء الأطفال التسعين (اليونسكو 2012).

وقد بذلت جهود لتحسين معدلات إتمام الدراسة في بعض البلدان الأفريقية. وساعدت نظم الحماية الاجتماعية، وخاصة التحويلات النقدية وبرامج التغذية المدرسية، في زيادة معدلات القيد بالمدارس وإتمام الدراسة. وقد ساعد إدخال التعليم قبل المدرسي في جمهورية تنزانيا المتحدة ونيجيريا على سبيل المثال في الإنتقال السلس للتلاميذ إلى صفوف المرحلة الابتدائية بل ساعد في إتمام المرحلة الابتدائية بأكملها وهو الأهم (اليونسكو 2012).

المؤشر 2-3: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الذكور والإناث الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة

ظلت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، منخفضة (72 في المائة) لكلا الجنسين، إلا أن هذه المعدلات أعلى نسبياً لدى الإناث. ويعكس ضعف

مهارات الحساب والإلمام بالقراءة والكتابة بين خريجي المدارس الابتدائية مدى تدني نوعية التعليم. ومن المسلم به بصورة عامة أن اكتساب الأطفال مهارات محو الأمية الوظيفية والمهارات الحسابية يستغرق من أربع إلى خمس سنوات من التعليم الجيد في المدارس الابتدائية. بيد أن التحليل الأخير للدراسات الإستقصائية للأسر المعيشية يبين أن عدد الأطفال الذين يستكملون الدراسة بالمرحلة الابتدائية دون أن يصبحوا ملمين بالقراءة والكتابة يزيد كثيراً عما كان متوقفاً في البلدان ذات الدخل المنخفض أو الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. ففي غانا، على سبيل المثال، إستكمل أكثر من نصف عدد النساء وأكثر من ثلث عدد الرجال ممن تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 29 سنة ست سنوات من الدراسة دون أن يستطيعوا قراءة جملة واحدة على الإطلاق في عام 2008. ولم يستطع 28 في المائة من الشابات و 33 في المائة من الشباب سوى قراءة جزء من جملة (اليونسكو 2012)¹.

الغاية 3-ألف: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وفي جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015

لتعليم النساء والفتيات أثر مضاعف على التقدم المحرز في جميع مجالات التنمية. ونتيجة للجهود الوطنية والدولية وللحملة الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية، بات اليوم عدد الفتيات المسجلات في المدرسة أكبر بكثير مما كان عليه منذ 15 سنة. وقد شهد التفاوت بين الجنسين تناقصاً كبيراً في جميع مراحل التعليم منذ عام 2000. وحققت المناطق النامية ككل الغاية المتمثلة في إزالة التفاوت بين الجنسين في جميع مراحل التعليم، ففي عام 2015. بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين 0.98 في المرحلتين الابتدائية والثانوية و 1.01 في مرحلة التعليم العالي (يتراوح الرقم المقبول لمؤشر التكافؤ بين الجنسين بين 0.97 و 1.03). غير أن هناك فوارق كبيرة مستمرة بين المناطق والبلدان، فأوجه التفاوت لصالح أي من الجنسين يمكن أن يلغي بعضها بعضاً عندما ترد الأرقام مجمعة بدون تفاصيل.

أما نسبة البلدان التي حققت الغاية المتعلقة بالتعليم العالي في المناطق النامية والتي توفرت بيانات عام 2012 عنها فهي لا تتجاوز 4 في المائة.

- زاد التمثيل السياسي للمرأة، غير أن التكافؤ لا يزال هدفاً بعيد المنال

منذ عام 1995، عندما اعتمد منهاج عمل بيجين لتمكين المرأة، إرتفع إلى ضعفه تقريباً المتوسط العالمي لنسب تواجد المرأة في البرلمان، وذلك من 11 في المائة في عام 1995 إلى

¹ - لجنة الخبراء، تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في عام 2013، (كوديفوار، ابيدجان، 2013)، ص ص. 5-1.

الفصل الأول: سياسات الحوكمة المحلية والدولية وفق خطة التنمية المستدامة 2030

22 في المائة في كانون الثاني/يناير 2015. وقد زاد عدد النساء في البرلمان في 90 في المائة تقريباً من البلدان الـ 174 التي تتوفر عنها البيانات للفترة 1995 - 2015 وارتفع من 5 إلى 42 عدد البرلمانات الأحادية المجلس أو البرلمانات الدنيا التي تشغل فيها المرأة أكثر من 30 في المائة من المقاعد، في حين أن عدد تلك البرلمانات التي تشغل فيها المرأة أكثر من 40 في المائة من المقاعد ارتفع من 1 إلى 13. وفي كانون الثاني/يناير، 2015 كان هناك أربعة بلدان تشغل النساء فيها أكثر من 50 في المائة من المقاعد البرلمانية. بلد واحد هو رواندا تشغل المرأة أكثر من 60 في المائة من المقاعد البرلمانية فيه.

الغاية 4- ألف: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة الثلثين خلال الفترة بين عامي 1990 و2015
- تم تحقيق تقدم كبير في خفض وفيات الأطفال، غير أن من الممكن إنقاذ المزيد منهم من الموت الناجم عن أسباب يمكن الوقاية منها.

يعتبر التراجع المذهل في عدد وفيات الأطفال التي يمكن الوقاية منها خلال ربع القرن الأخير واحداً من أهم الإنجازات في تاريخ البشرية. وحسب تقديرات أوّلية، فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر على المستوى العالمي بمعدل يزيد على النصف، أي من 90 إلى 43 حالة وفاة في كل 1 000 ولادة حية، وذلك بين عامي 1990 و2015 ويعني ذلك انخفاض عدد وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى حوالي 6 ملايين في عام 2015 بعد أن كان عددها 12، 7 مليوناً في عام 1990 وقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بنسبة 50 في المائة أو أكثر في جميع مناطق العالم باستثناء أوقيانوسيا.

- **أنقذ التحصين ضد الحصبة حياة الملايين من الأطفال، غير أن التقدم نحو القضاء التام على الحصبة توقف**

شهدت الوفيات الناجمة عن الحصبة تراجعاً سريعاً منذ عام 2000، إذ انخفضت من 454200 حالة وفاة إلى 145700 حالة وفاة في عام 2013 وذلك أساساً بين الأطفال دون الخامسة من العمر. وبالمقارنة بتقديرات الوفيات في غياب برنامج للتحصين ضد الحصبة، تم تجنب نحو 15.6 مليون حالة وفاة بفضل التحصين ضد الحصبة خلال الفترة بين عامي 2000 و 2013. وتشكل الوفيات الناجمة عن الحصبة في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى (96000 حالة) وجنوب آسيا (39800 حالة) 93 في المائة من المجموع التقديري للوفيات الناجمة عن الحصبة في عام 2013 في مختلف أنحاء العالم.

الغاية 5-ألف: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015

المؤشر 5: معدل الوفيات النفاسية

الغاية 6ألف: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ

توصي منظمة الصحة العالمية بعدد أدنى من زيارات الرعاية السابقة للولادة أثناء الحمل لضمان صحة الأمهات والمواليد، ويحدد هذا العدد بأربع زيارات. وينبغي أن تتلقى النساء أثناء هذه الزيارات مجموعة إجراءات الرعاية الأساسية على الأقل، مما يشمل المشورة التغذوية. كما ينبغي تنبيههن لعلامات الخطر التي تشير إلى احتمال وجود مشاكل معينة أثناء الحمل، وتقديم الدعم لهن في التخطيط للولادة الآمنة. وفي عام، 2014 لم يتلق عدد زيارات الرعاية السابقة للولادة الموصى به أثناء الحمل إلا نحو 52 في المائة من النساء الحوامل، في المتوسط.

المؤشر 6: معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة

وشهدت الفترة منذ عام 2000 تقدماً معتدلاً في الجهود الرامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والتي تستهدف الشباب في الفئة العمرية 15- 24. على أن السلوك الجنسي المنطوي على مخاطر وعدم كفاية المعرفة حول الفيروس لا يزالان على مستواهما المرتفع بين الشباب في كثير من البلدان.

الغاية 6باء: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه.

المؤشر 6 :نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية

استمر بوتيرة ملحوظة الإرتفاع في إمكانية الحصول على العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة. وبحلول شهر حزيران /يونيه 2014، كان هناك، على المستوى العالمي،

الفصل الأول: سياسات الحوكمة المحلية والدولية وفق خطة التنمية المستدامة 2030

13.6 مليون مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية يتلقون هذا العلاج، ومنهم 12.1 مليون مصاب يعيشون في المناطق النامية، مما يشكل زيادة كبرى بالمقارنة بعددهم في عام 2003 والذي كان لا يتجاوز 375 000 مصاب. وفي عام 2013 وحده، ارتفع عدد المصابين الذين يتلقون العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة 1.9 مليون مصاب في المناطق النامية، أي بنسبة 20 في المائة بالمقارنة بعام 2012، مما يعتبر أكبر زيادة سنوية طرأت في أي وقت كان.

الغاية 6 جيم: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ.

المؤشر 6: معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا.

خلال الفترة بين عامي 2000 و 2015 إنخفض معدل إنتشار الملاريا عالميا بنسبة تقدر بـ 37 في المائة، كما تناقص عدد الوفيات بالملاريا بنسبة 58 في المائة. وبذلك تم بلوغ الغاية العالمية الخاصة بالملاريا والواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. وساعد تزايد الاهتمام العالمي والتوسع الكبير في جهود مكافحة الملاريا على إنقاذ أكثر من 6.2 ملايين شخص من الموت خلال هذه الفترة، وهم في المقام الأول من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعيشون في أفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى. كما ساعد الانخفاض الذي تقدر نسبته بـ 69 في المائة في الوفيات بالملاريا بين الأطفال دون الخامسة من العمر في هذه المنطقة على تحسين معدلات بقاء الطفل، ما أسهم بشكل مباشر في الهدف 4 من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبة الثلثين.

الغاية 7 ألف: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وإيقاف فقدان الموارد البيئية

المؤشر 7: نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات

تغطي الغابات نحو 30 في المائة من مساحة اليابسة في هذا الكوكب. ويعتمد ما لا يقل عن 1.6 بليون شخص بصورة مباشرة على الغابات لتأمين سبل عيشهم، وهي تقدم منافع إضافية يتمتع بها الجميع، من قبيل الهواء النظيف والمياه النظيفة. إضافة لذلك، توفر الغابات المأوى للملايين من الحيوان والنبات، فضلاً عن كونها تحتوي على مستجمعات ثلاثة أرباع المياه

الفصل الأول: سياسات الحوكمة المحلية والدولية وفق خطة التنمية المستدامة 2030

العذبة. كما تلعب الغابات دوراً هاماً في التكيف مع تغير المناخ وتخفيف وطاقته. على أنها، مع كل ذلك، مهددة بالإزالة في مختلف أنحاء العالم.

الغاية 7 جيم: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015

المؤشر 7: نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة للشرب

خلال الفترة بين عامي 1990 و 2015، ارتفعت نسبة الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب عالمياً من 76 في المائة إلى 91 في المائة، مما يتجاوز الغاية المحددة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والتي كان قد تم بلوغها في عام 2010. ومن أصل الـ 2، 6 بليون شخص الذين إكتسبوا القدرة على الحصول على مياه الشرب منذ عام 1990 هناك 1.9 بليون شخص يستخدمون المياه الممددة بالأنابيب في أماكن سكنهم. ويتمتع أكثر من نصف سكان العالم حالياً (58 في المائة) بمستوى خدمة أعلى. وخلال الفترة نفسها، انخفض عدد الناس الذين يستخدمون المياه السطحية بنسبة تزيد على النصف، من 346 مليون شخص إلى 159 مليون شخص.

الغاية 8 باء و 8 جيم: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

المؤشر 8: صافي ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وما يقدم منها إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الإقتصادي.

في عام 2014 إنخفضت المعونة الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 16 في المائة بالقيمة الحقيقية، فبلغت 25 بليون دولار بالأسعار الثابتة للسنة السابقة. على أن معظم هذا الانخفاض يمكن أن يعزى إلى المستوى المرتفع نسبياً في المساعدة المقدمة لإعفاء ميانمار من الديون

الغاية 8 واو: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة الإستفادة من منافع التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المؤشر 8: الخطوط الهاتفية الثابتة لكل 100 نسمة

أحدثت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحولاً كاملاً في أسلوب حياة الناس وعملهم والتواصل فيما بينهم. ويستمر دور هذه التكنولوجيا وأهميتها في الإتساع بفضل التقدم التكنولوجي والتوسع في الشبكات وانخفاض الأسعار ونمو التطبيقات والمحتوى. من ذلك مثلاً أن نسبة السكان التي تغطيها شبكة هواتف نقالة - خليوية G 2 ارتفعت من 58 في المائة في عام 2001 إلى 95 في المائة في عام 2015 ونما عدد المشتركين بالهواتف النقالة - الخليوية عشرة أضعاف تقريباً خلال السنوات الـ 15 الماضية، من 738 مليون في عام 2000 إلى أكثر من 7 بلايين في عام 2015 ومنذ عام 2002 تجاوز عدد مشتركى الهواتف النقالة - الخليوية عدد المشتركين بالهواتف الثابتة.

المبحث الثاني: مضامين سياسات الحوكمة المحلية والدولية

المطلب الأول: على المستوى السياسي

فعلى المستوى السياسي يتجلى في توسيع المطالبة بالديمقراطية حيث يوضع هذا المطلب اليوم في قائمة مستعجلات حركة التحرر العربي سواء في تنظيماها الذاتية، أو في علاقاتها بالسلطة السائدة، في هذا القطر العربي أو ذاك.

إن كثيراً من مظاهر الأزمة التي تعصف بواقعنا العربي اليوم، يعود إلى الديمقراطية. وإذا كانت الديمقراطية تقتضي وجود المواطن والحريّة، والميثاق العقلاني لتأسيس الدولة. والمشاركة في السلطة، وتعتمد في كل هذا على مبدأ الحوار الذي يعترف بالاختلاف والتنوع، فإن أغلب مظاهر أزمتنا تعبر عن غياب مطلب الحوار، مطلب الإقرار بقيمة الرأي المغاير .

ولا يعني هذا أن معنى الديمقراطية مطلق ومغلق، أو أنها النموذج السياسي الجاهز. إنها هدف نرومه، وبإمكاننا عند اقتناعنا به، أن نصله بفكرنا ومتغيراتنا حاضراً بالصورة التي تجعله أمراً ممكناً، ومنسجماً مع محيطنا الاجتماعي والسياسي.

إن الشعوب العربية، على غم معاناتها الشديدة من أنظمتها، أثبتت أنها لا تزال تحمل قدرات على النهوض إذا توفر لها من يدها على طريق الخلاص فبعدما كان التغيير في السابق يتم بالثورة الشعبية أو الانقلاب العسكري بمختلف أشكاله اتضح الآن أن الأنظمة وجدت من جهة أنها لا تستطيع القضاء على القوى الوطنية والمعارضة، كما أن هذه المعارضة والقوى الوطنية وجدت أنها غير قادرة على أن تزيح الأنظمة، فجرت المحاولات والمفاوضات للوصول إلى صفقة للانتقال خلال فترة معينة إلى المرحلة الديمقراطية¹.

المطلب الثاني: على المستوى الإقتصادي

أ- على المستوى الإقتصادي:

أما على المستوى الإقتصادي فلقد تدهورت معدلات النمو في البلدان العربية عامة والمغربية خاصة، والسبب في ذلك إنما راجع إلى فساد السياسات الإقتصادية الرسمية، وعن الانتقال من الإقتصاد الموجه إلى الإقتصاد الحر دون ضوابط، وما استتبعه ونجم عنه من بيع ممتلكات الدولة والشعب إلى أفراد خرج أكثرهم من رحم بعض فساد القطاع العام والنهب المنظم للثورة وللمالية العامة، والناجم أيضا عن سياسات الاستدانة وتبعاتها الخطيرة على مالية الدولة، والانصراف المتزايد عن القطاعات الإنتاجية إلى قطاع التجارة والخدمات ومجمل أشكال الإقتصاد الطفيلي والناجم أيضا عن سوء التدبير للفجوة المتزايدة بين الموارد والسكان وسوء تدبير المال العام، والإنفاق على برامج التنمية وهدر الموارد، وسوء تدبير برامج تنمية الأسرة².

المطلب الثالث: على المستوى الإجتماعي

وعلى مستوى التنمية الاجتماعية فإن دور الفلسفة يتجلى في العمل على ترسيخ أسس وقواعد المجتمع المدني. ولا بد من الاستفادة، في صياغة هذا الهدف من تجارب الحركات التحريرية الأخرى، التي مارست السلطة، أو مازالت تمارسها من المنظور نفسه. فقد أصبح من المؤكد اليوم أنه لا سبيل لبناء دولة قوية إلا ببناء مجتمع قوي، ولا سبيل لتحقيقهما معا، إلا عن طريق العقد العقلاني الذي يجعل الدولة مؤسسة اجتماعية سياسية، ويجعل المجتمع مجتمع مواطنين، لا مجتمع رعايا، ولا مجتمع جماهير قادرة فقط على ترديد الشعارات، ومدفوعة في الغالب لترديدها.

¹ -قاضي خلف، محدي رياحي رشيدة، "التنمية في المغرب العربي- بين تحديات الاخفاق ومحاولات الإصلاح-"، مجلة متون ا. ا. G، ع. 01 ديسمبر 2018، ص. 332.

² -المرجع نفسه، ص. 328.

ولهذا لا يمكن أن تحقق التنمية الفعلية دون إطلاق قدرات الإنسان وتحرير طاقته وحشدها واستثمارها الإستثمار الأمثل. ولذلك يقال أن الأيدي التي ترتعش لا يمكن أن تبني، وأنه لا يمكن أن ننتظر من الإنسان المهمش والمضطهد أن يكون فعالا وإيجابيا في عملية التنمية. ولكن عكس ذلك لا بد أن يكون مشاركا ومنتجا وذلك من خلال إتاحة الفرص لانطلاق قدراته وتأهيله التأهيل النوعي الجيد لاكتساب المعرفة والمبادرة. وأن تتوفر لديه حقوق المواكبة لترسيخ الشعور بالانتماء والإخلاص والحرص على المصلحة العامة، وذلك بتوفير قدر مناسب من الحرية والمشاركة في وضع القرارات التي تتصل بالشأن العام من منطلق تأكيد مسؤوليته المجتمعية وانتمائه. وهذا ما يدعو إليه علي خليفة الكواري بقوله: "ويتطلب ذلك التركيز على إعداد الفرد وتنمية قدرته على التعلم الذاتي المستمر وملاحقة المعرفة المتجددة واستيعابها وتأصيلها وإكتساب المهارات المتقدمة، ويحتاج الأمر إلى تشجيع روح التربية المتفتحة التي تشجع التعبير المستقبل¹.

¹-المرجع نفسه، ص. 337.

الفصل الثاني
سياسات الحوكمة و
إنعكاساتها على الجزائر وفق
خطة التنمية المستدامة
2030

تمهيد:

مما لا شك فيه أن الحوكمة أصبحت تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم الآن، ولقد زاد الحديث مؤخرا عن حوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء الاقتصادي والاستثماري والمالي وبرز ضرورة تطبيقها ومتابعة انظمتها في اغلب الإدارات لضمان حقوق المساهمين والمستثمرين والمجتمع

المبحث الاول: محددات الحوكمة في الجزائر

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة على جودة مجموعتان من المحددات هي المحددات الداخلية والمحددات الخارجية، وتشير المحددات الخارجية إلى عناصر تنظيمية تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية سوق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية والشركات العاملة في أسواق المال وشركات الإستثمار، و إلى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمؤسسات الخاصة والمهنيين من المحاسبين والمراجعين والقانونيين وغيرهم، وتشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد طريقة إتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

المطلب الاول: المحددات الداخلية

وتشتمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل المؤسسات و التي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية إتخاذ القرارات داخل المؤسسات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات، مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل¹.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال²: القوانين المنظمة للنشاط الإقتصادي (مثل قوانين سوق المال والمؤسسات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في أحكام الرقابة على المؤسسات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق يرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والمؤسسات العاملة فيسوق الأوراق المالية وغيرها)،

¹- امال عياري، ابوبكر خوالد، تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية - دراسة حالة الجزائر -، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص: 04-05.

²- ليلي غضبان: "دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة". الإقتصاد الصناعي (خزارتك). العدد:02. 2021. ص345.

الفصل الثاني: سياسات الحوكمة و انعكاساتها على الجزائر وفق خطة التنمية المستدامة

بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

المبحث الثاني: مضامين سياسات الحوكمة وواقع التنمية المستدامة في الجزائر

تتناول هذه الدراسة مجموعة من الآليات و الصلاحيات التي تعمل الجماعات المحلية على تجسيدها على إبطار سياسة حماية البيئية قصد الوصول الى تحقيق التنمية المستدامة من خلال ذلك سيتم دراسة مدى نجاعة دور الجماعات المحلية في تنفيذ السياسة البيئية في الجزائر ومعرفة اهم المشاكل التي تعيق عملية التنفيذ لتعطي لصناع القرار المركزي والمحلي نظرة عن مدى نجاح السياسات البيئية وانعكاساتها الايجابية او السلبية في الواقع.

قصد الوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة 2030 من خلال ذلك سيتم دراسة مضامين سياسات الحوكمة المحلية والدولية ومسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، لذلك فإن صناع القرار يحتاج إلى دراسة متخصصة حول نجاح سياسات الحوكمة و انعكاساتها وفق خطة التنمية المستدامة 2030.

المطلب الأول: واقع التنمية

إن نجاح العملية التنموية يحتاج إلى تنظيم وبدوره التنظيم يحتاج إلى حركة وفاعلية تتمثل في نظام الإدارة المحلية، والتي أضحت ضرورة من ضروريات التنظيم الإداري للدولة المعاصرة حيث تقوم هذه الوحدات الإدارية بمهام التخطيط والتوجيه والرقابة، ومن أجل الحديث عن هذه الوحدات لا بد من دراسة قواعد قانون البلدية والولاية طبقا للتشريع المعمول به أي القانون رقم 10\11¹ المتعلق بالبلدية والقانون رقم 07\12² المتعلق بالولاية

أولا : فواعل التنمية المحلية

تتمثل فواعل التنمية المحلية في كل من الولاية والبلدية

1-الولاية : عرفت المادة الأولى من القانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية، هذه الأخيرة بأنها: " الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة " وهي أيضا الدائرة الإدارية الغير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة

¹ - القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 03 يوليو، 2011 الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011.

² - القانون رقم 07/12 المتعلق بقانون الولاية، المؤرخ في 29 فبراير، 2012 الجريدة الرسمية، العدد 12، 2012.

الفصل الثاني: سياسات الحوكمة وإنعكاساتها على الجزائر وفق خطة التنمية المستدامة

الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب، وتحدث بموجب القانون¹. كما تلعب الولاية دورا محوريا بين اللامركزية وعدم التركيز الإداري.

2- البلدية: عرف المشرع البلدية بموجب المادة الأولى من القانون المتعلق بالبلدية على أنها " الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وتحدث بموجب القانون²."

كما تعرف بموجب المادة الثانية من القانون المتعلق بالبلدية على أنها " القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية³."

وعلى اعتبار أن رئيس المجلس الشعبي البلدي أعلى هيئة على مستوى البلدية فإن ذلك يعطي له اختصاصات متعددة ومتنوعة بوصفه سلطة محلية ويصبح بذلك وسيطا بين المواطن والإدارة المركزية وينقل بالتالي انشغالاته إلى المركز.

ثانيا: وسائل تحقيق التنمية المحلية

يتجسد المفهوم الحقيقي للتنمية المحلية من خلال الوسائل التي زودت بها وحدات الإدارة المحلية، التي تسهر على هذه التنمية والتي تشكل أدوات تدخلها في مختلف المجالات التي تمارس فيها اختصاصها الفعلي في الميدان التنموي، وقد تعددت الوسائل الممنوحة وفق النصوص التي تنظم هذه الوحدات حيث تتنوع من وسائل مالية وبشرية.

1-الوسائل المالية: تعتبر الوسائل المالية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للجماعات المحلية والتي من خلالها تكون قادرة على ترجمة أهدافها. وتقسم هذه الوسائل إلى موارد مالية محلية (ذاتية) وموارد مالية خارجية.

2-الوسائل البشرية: يعتبر الإنسان العنصر الأساسي في التنمية، حيث أن هذا العنصر ضروري وهام لإعطاء ديناميكية لأي عمل تنظيمي وتنموي ومن بين الوسائل البشرية نجد

¹ - المادة 01 من القانون رقم 07/12 المتعلق بقانون الولاية، الجريد الرسمية، العدد 12، 2012.

² - المادة الأولى من قانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق، ص. 07.

³ - المادة الثانية من القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية، المرجع السابق، ص. 07.

المخطط السنوي للموارد البشرية¹، في هذا الإطار جاء المرسوم التنفيذي 126-95 في مادته 06 المتضمنة للمسار المهني للموظفين والأعوان العموميين في الدولة، حيث يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية أن تعد مخططا سنويا لتسيير الموارد البشرية تبعا للمناصب المالية المتوفرة هذا هو ضبط العمليات التي يجب القيام بها خلال السنة المالية لا سيما ما يتعلق بالتوظيف والترقية التكوين وتحسين المستوى وتحديد المعارف، الإحالة على التقاعد، وتشترك في ضبط هذا الخطط، الإدارة المعنية ومصالح السلطة المكلفة بالتوظيف العمومي لمجرد تحديد عدد الناصب المالية وقبل الشروع في تنفيذه ويتم ويعدل حسب الأشكال نفسها، أما فيما يخص موقع برنامج التكوين نجد:

- تكوين داخلي بعيدا عن العمل؛- تكوين داخلي أثناء العمل؛- تكوين خارجي.

نتيجة المهام والإختصاصات العديدة المسندة للجماعات المحلية في المجال الإقتصادي و الإجتماعي، لا بد من تزويد هذه الجماعات بجهاز بشري لتنفيذ هذه الإختصاصات، شريطة أن يكون هذا العنصر متخصصا في هذه المجالات، ولذا تم إنشاء مراكز وطنية لتكوين مستخدمي الجماعات المحلية وتسيير مستوياتهم وتجديد معلوماتهم.

في الأخير ومن خلال الواقع الميداني لأنماط تسيير الشؤون العمومية على المستوى المحلي يبرز عجزا واضحا في تنفيذ السياسات التنموية هذا ما يستدعي إعادة النظر في ضبط الموارد البشرية والإدارية والمالية وترشيد النفقات حسب الخيارات والأولويات بما يحقق الصالح العام.

ثالثا: دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية

1- دور الولاية في مجال التنمية المحلية

تعتبر الولاية فاعل أساسي في مجال التنمية المحلية وفي هذا الإطار يمكن تحديد دورها من خلال العناصر التي يمكن إجمالها في: التهيئة العمرانية، الصحة، الثقافة، السياحة، السكن، الفلاحة والري، الهياكل الأساسية الاقتصادية التجهيزات التربوية وتجهيزات التكوين المهني، النشاط الاجتماعي².

¹ - حسين عبد القادر، "الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية"، أطروحة الماجستير غير منشورة (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012\2013)، ص. 167.

² - ناصر لباد، " القانون الإداري، التنظيم الإداري "، ج1، الطبعة الثالثة، الجزائر، دون سنة نشر، ص.8.

2- دور البلدية في مجال التنمية المحلية.

تمثل البلدية الوحدة القاعدية التي تمثل الدولة على المستوى المحلي، وبهذا تعتبر المحرك الأساسي للتنمية المحلية بحكم علاقاتها المباشرة مع المواطنين وارتباطهم بها ويمكن هذا الدور من خلال:

أ- في مجال التهيئة العمرانية: أعطت الدولة صلاحيات واسعة للجماعات المحلية لا سيما البلديات فيما يخص الحركة التنموية الشاملة¹، قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو إليها الدولة، ويكون ذلك عن طريق مخطط بلدي للتهيئة العمرانية والذي يسد الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية على المستوى القاعدي.

ب- في المجال الاجتماعي والثقافي: أعطى المشرع الجزائري بموجب المادة 122² من قانون البلدية للمجلس حق المبادرة بإتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومد يد المساعدة إليها، في مجالات الصحة والتشغيل والسكن، وألزم البلدية بإنجاز مراكز صحية وقاعات للعلاج وصيانتها وذلك في حدود قدراتها المالية، كما ألزمها بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفقا للبرنامج المسطر في الخريطة المدرسية وصيانة هذه المؤسسات واتخاذ كل إجراء من شأنه تسهيل عملية النقل المدرسي، أما في مجال السكن تكلف البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، وأجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري، وفي المجال الثقافي تقوم البلدية بصيانة كل الهياكل والأجهزة المكلفة بالشعبية والثقافة عن طريق صيانة المراكز الثقافية التابعة لها وتشجع على تطوير الحركة الجمعوية في ميدان الثقافة وتقدم لها المساعدات في حدود إمكانياتها، وعلى صعيد آخر تعمل البلدية على اتخاذ الإجراءات التي تضمن ترقية السياحة وازدهارها في المناطق التابعة لإقليمها، من خلال إعداد المخطط الرئيسي للتهيئة السياحية لاسيما بتخصيص الأراضي واستصلاح الأماكن والقيام بالأشغال الخاصة بالهياكل الأساسية والتجهيزات الجماعية.

ت- في المجال الاقتصادي: تتمتع البلدية بإمكانية الاستثمار في المجالات الاقتصادية طبقا

¹ - حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص.30.

² - المادة 122 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

للتشريع المعمول به وطبقا لما جاء به قانون 10-11 فإنها تدخل البلدية في ميدان الاستثمارات، كما أجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لتسيير مصالحها العمومية¹.

المطلب الثاني: مضامين السياسات

يعتبر الحكم الراشد شرط من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة، والإستدامة هنا لا تعني الإستمرارية بل تعني نتائج الإستمرارية المتطورة .

إن علاقة التنمية بالحكم الصالح يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا هي:
أ- وطنية:

تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الإجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.
ب- عالمية:

أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الإحترام والمشارك الإقتصادي والقواعد القانونية.

ج- زمنية:

أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة².

لقد أدت التغيرات التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة إلى التغير في المفاهيم وذلك بإنتقال المفاهيم من بعدها الإقتصادي والعسكري إلى البعد الإنساني القائم والمبني على حماية حقوق الإنسان وتكريسها، فلم يعد مفهوم التنمية يقتصر على الجانب المادي والنمو الإقتصادي الذي جاء به كل من آدمسميث وريكاردو ومالتوس.... غيرهم، وإنما إتسع ليشمل الجوانب المعنوية في الحياة الإنسانية هذا الجانب الذي ظل ولسنوات طويلة بعيدا عن إهتمام الدارسين والباحثين. فتطور مفهوم التنمية إلى ثم التنمية البشرية المستدامة فالتنمية الإنسانية، الذي يقوم على الحياة الكريمة والتمتع بالحرية والعدالة في التوزيع والمشاركة في صنع السياسات، أي المفهوم الذي يقوم على محورية الإنسان وتنمية الإنسان من أجل الإنسان. في سياق ذلك ظهر مفهوم الحكم الراشد الذي أصبح يشكل الإطار المرجعي لقياس مستويات التنمية ومدى نجاحها³.

فلقد أدى تعثر الإصلاحات الإقتصادية إلى البحث عن مكامن النقص في السياسات الإصلاحية، الأمر الذي أفضى إلى نتيجة مفادها أن التصور القديم لإصلاحات أحادية الجانب

¹ - المادة 109-110 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق.

² - جدو فواد، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر. www.univ-chlef.dz.

³ - ليجال ليلي، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، أطروحة الماجستير غير منشورة (جامعة منتوري - قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009 \ 2010)، ص. 14.

الفصل الثاني: سياسات الحوكمة وإنعكاساتها على الجزائر وفق خطة التنمية المستدامة

ذو إرتكاز إقتصادي للتنمية، يهمل كلا من النظامين السياسي والإداري، ودور المجتمع المدني في محاولات الترقية الاجتماعية.

وتم تعويض المفهوم التقليدي للتنمية (الذي يقصد منه التنمية الإقتصادية) ذو المعنى الضيق بمفهوم التنمية الإنسانية بعدها الشامل ومعناها الواسع، أي الترابط بين كل مستويات النشاط السياسي الإجتماعي، الإقتصادي، الثقافي والبيئي، بالإستناد على نهج متكامل يعتمد على المشاركة والتخطيط الطويل المد، ويتوخى قدرا من العدالة والمساءلة والشرعية ومن هنا نشأت العلاقة بين مفهوم الحوكمة المؤسسية والتنمية الإنسانية المستدامة، لأن الحوكمة المؤسسية هي الضامن لتحويل النمو الإقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة بالمفهوم الواسع.

إذن فقد ظهر مفهوم الحكم الراشد وترافق مع تطوير مفهوم التنمية التي إنتقلت من التركيز على النمو الإقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة، أي الإنتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الإجتماعي، وصولا إلى التنمية الإنسانية¹.

المطلب الثالث: أثر الحوكمة على خطط التنمية في الجزائر

في حقيقة الأمر يكاد جميع المهتمون بالشأن الجزائري أن الآليات والأسس التي يرتكز عليها الحكم الراشد ليست محققة إلى حد بعيد في الجزائر، ونتيجة لذلك ولتفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة بالجزائر يستلزم ذلك ما يلي²:

1- النهوض بالعامل البشري :إن الإستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات العالمية وبالتالي أصبح ينظر إليه كقيمة مضافة وتحقيق ناتج وطني وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على المنظمة الإدارية، فتنمية العنصر البشري لم تعد تقتصر على التدريب والتعليم فقط بل امتد إلى مفاهيم أخرى كتطوير أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات، فمجال الاهتمام بالإنفاق على المورد البشري من أهم مجالات الإستثمار في هذا المورد وذلك من خلال التدريب والتكوين والتعليم فباجتماع هذه العناصر يحقق فوائد ونتائج على المديين المتوسط والبعيد للفرد والمؤسسة، وبذلك لزم الاهتمام بهذا المورد للحاق بركب الدول المتطورة ومن ثم تحقيق تنمية حقيقية للبلاد.

¹ - عياش زبير، بن مخلوف أميرة، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 26، 25 نوفمبر 2013).
² - عبد العزيز قتال، مجلة مجد مصدق، "دور الحكم الراشد في تفعيل مسار التنمية المستدامة بالجزائر"، نماء للاقتصاد والتجارة، م.خاص، ع. افريل 2018. ص ص. 154-155.

ب- **تقريب المواطن بالإدارة**: إن الاتصال وتقريب المواطن من الإدارة هو السبيل الوحيد لبناء أسس الحكم الراشد للقضاء على المشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها المواطن في انعدام المرافق العمومية وعدم نجاعتها يكمن في إيضاح علاقات التعاون والاتصال بين المواطن والإدارة، ويمكن تقريب الإدارة من المواطن من خلال العمل على ترقية ثقافة تسيير جيدة تحكمها معايير وأنظمة ومبادئ وقيم جديدة منها المردودية والإنتاجية والقدرة التنافسية والكفاءة، وبناء قواعد واضحة للمشاركة في رسم السياسات وصياغتها من جهة أخرى.

ج- **توفر مجتمع مدني فعال**: إذ أن حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد، فما هو مطلوب من المجتمع المدني في الجزائر هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل وهذا بهدف إشراك المواطن في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية وإضفاء الرقابة والمشاركة في تنفيذ المشاريع.

د- **تطبيق مبدأ الشفافية في التعامل**.

النتائج

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات سيتم عرضها تباعا كما يلي:

- الحكم الراشد هو الدعامة الأساسية لبلوغ التنمية الشاملة .
- هناك آليات وأسس ضرورية تضبط مفهوم الحكم الراشد من بينها الشفافية وحكم القانون والنزاهة والتسيير الجيد. - يمكن أن يحقق الحكم الراشد التنمية المستدامة في الجزائر من خلال النهوض بالموارد البشرية وربطها بالمعرفة وحرية التعبير وفتح نوافذ على المجتمع المدني وتوصيل الحوار بين الإدارة والمواطن، بالإضافة إلى تطوير القدرات الإدارية.

المبحث الثالث: تقويم سياسات الحوكمة وفق خطة التنمية 2030 في الجزائر

تسعى الجزائر على غرار باقي دول العالم الثالث إلى المساهمة في الإقصادية والاجتماعية التي تفرضها توجهات العولمة ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى ترتيبات المؤسسات الدولية الأخرى، البنك وصندوق النقد الدوليين مما يستلزم أكثر من أيوقت وضع أنسب للسياسات التنموية الشاملة، الجادة، الملأمة، التي تواكب هذه التغيرات والترتيبات وتنسجم مع متطلبات التنمية الإقصادية و الاجتماعية لإقصادنا الوطني و منه بلوغ التنمية المستدامة . والعمل على معالجة المشاكل المتعلقة بالتنمية والتحكم الجيد في أساليب معالجتها يعد أحد أهم انشغالات واضعي السياسات الوطنية للتنمية المستدامة،

فقد ورثت الجزائر بعد الإستقلال إقتصادا ضعيف وغير متوازن بين فروع الإنتاج القطاع الواحد أو ما بين القطاعات، مما انعكس عند ظهور عدة ظواهر أو ما يسمى بالثالث الجهني: الجهل، الفقر والمرض. وأما هذه الوضعية أخذت الجزائر في إتخاذ سياسات وإجراءات مستعجلة تتمثل في استصدار القوانين والمراسيم التي تنظم النشاطات الإقتصادية؛ وقد كان ذلك من خلال البرامج والمواثيق التي وضعت، وكذا تسطير الخطوط العريضة للتنمية وقد ظهرت على إثر هذا عدة مخططات وسياسات إتبعتها الجزائر معتمد آنذاك على النظام الإشتراكي كخيار سياسي وإقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية المرجوة.

المطلب الأول: تقييم الفجوة بين الأهداف المعلنة والمرجوة

عانت الجزائر ومنذ الإستقلال في إختيار النموذج التنموي المناسب لها، حيث طرحت اللامركزية كحل بديل عن نموذج التنمية عن طريق النظام المركزي، وقد أصبح هذا الطرح حتمية سياسية ناتج عن تنازلات الدولة ووصايتها على الجماعات المحلية، وهذا الأمر يتطلب ضرورة فتح المجال أمام مشاركة كل الفواعل المجتمعية وبصفة فعالة في التنمية المحلية، من مصالح ممرضة للدولة، أحزاب سياسية، منتخبون، حركة جمعوية ومتعاملين إقتصاديين عموميين وخواص ومواطنين، كل هذه العناصر مجتمعة تخضع إلى الشرعية والتمثيلية وإستعمال السلطة في إطار ما يسمى بالحوكمة المحلية¹.

وتتضح مساعي الجزائر في عملية الإنتقال نحو الحوكمة المحلية من خلال مجموعة من الإصلاحات الواسعة التي مست الولاية والبلدية عبر تعديلات قانونية تهدف في معظمها إلى توسيع الإستقلالية المالية والوجود القانوني المستقل، وتمكين المواطنين المحليين من المشاركة في تدبير شؤونهم المحلية من خلال توطيد العلاقة بين الإدارة المحلية والفواعل الأخرى، وتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى عصرنة الإدارة العمومية.

حيث أكد المشرع الجزائري في المادة 11 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 " أن البلدية تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوارى ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كلا لتدابير اللازمة لإعلام المواطنين بشؤونهم وإستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي عرض نشاطه السنوي أمام المواطنين. وأضاف في المادة 12 من نفس القانون " قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوارى المذكور في المادة 11 أعلاه يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات

¹ - عبد القادر الصافي، الدور التنموي للجماعات المحلية في الحوكمة، جريدة صوت الأحرار، من الموقع:

<https://www.djazairss.com/alahrar/106739>

الفصل الثاني: سياسات الحوكمة وإنعكاساتها على الجزائر وفق خطة التنمية المستدامة

المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. وفي المادة 14 منه كذلك أكد المشرع أنه يمكن لكل شخص الإطلاع على مستخرجات مداورات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة كاملة أو جزئية على نفقته¹.

ولا تقتصر عملية تشجيع مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية على قانوني البلدية والولاية فقط، بل تتعداها إلى المشاركة في مكافحة الفساد على المستوى المحلي، وذلك من خلال ما تضمنته المادة 15 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 06-01 والتي نصت على أنه " يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من مخاطر الفساد ومكافحته بتدابير مثل: إعتداد الشفافية في كيفية إتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية².

كما تؤكد التشريعات الخاصة بالخدمة العمومية في الجزائر على ضرورة تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وضمان مشاركته في إدارة وتسيير المرفق العمومي، فقد صدر منشور وزاري في 14 نوفمبر 2012 يتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة و المواطن وتأهيل المرافق العمومية، تبعه تأسيس وزارة مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية، وإتخاذ حزمة من الإجراءات لتخفيف المعوقات الإدارية والبيروقراطية وتمكين المواطن من الإتصال بالوحدة المحلية رغبة في عصنة الإدارة العمومية الجزائرية، حيث أصبح بإمكانه إستخراج وثائق الحالة المدنية من أي بلدية كانت، وإلغاء التحقيقات الأمنية في ملفات جوازات السفر وإعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، كما عملت الجزائر كذلك على إنشاء 47 إذاعة محلية بمعدل محطة إذاعية على مستوى كل ولاية تزود المواطنين المحليين بالمعلومات حول القضايا المحلية، وتستضيف المواطنين والمسؤولين المحليين³.

وإنطلاقاً مما سبق يتبين لنا أن الحوكمة المحلية في الجزائر ليست هدفاً بقدر ما هي آلية لتمكين الجماعات المحلية بسبب جملة التحديات السياسية الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية، ونتيجة كذلك لإنهيار أسعار البترول والبحث عن بدائل مكملة للإقتصاد الوطني، وإعتمدت في ذلك

¹ - قانون رقم 11-10 المؤرخ في رجب عام 1432 هـ الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011، ص 8.

² - قانون رقم 66-61 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، 2006، ص 8.

³ - ناجي عبد النور، فتحة لثم، " جهود تطبيق الحوكمة لتحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر: التشريعات وواقع الممارسات"، مداخلة ضمن فعاليات المنتدى الدولي الثالث حول الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة، جامعة الوادي، يومي 2/1 ديسمبر 2015، ص 94.

الفصل الثاني: سياسات الحوكمة وإنعكاساتها على الجزائر وفق خطة التنمية المستدامة

على المقاربة التشاركية من خلال العديد من التشريعات والقوانين وتقريب الجماعات المحلية من المواطن وباقي الفواعل الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني وجعلهم شركاء حقيقيين في التسيير والتنمية المحلية، لكن على مستوى الممارسات ظهرت العديد من التحديات التي تحتاج إلى آليات عمل انتقالية قادرة على تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية.

المطلب الثاني: التحديات والعقبات في مسار خطة التنمية

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية إتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالإستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الإقتصادي والإجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة إستشارية. وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالإعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والإرتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية إتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21. يتضح من الجدول التالي: أن البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديموغرافية و الإستدامة تعتبر جيدة جدا في الجزائر، وكذلك تلك المتعلقة بالصحة¹.

¹ - العربي حجام، سميحة طري، " التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، م.6، ع. ديسمبر 2019)، ص ص. 136، 135.

الفصل الثاني: سياسات الحوكمة و انعكاساتها على الجزائر وفق خطة التنمية المستدامة

الجدول 2: البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديموغرافية

جيدة	بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة	هزيلة
<ul style="list-style-type: none"> - محاربة الفقر -تغيير أنماط الإستهلاك -مستوطنات بشرية -التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية - محاربة إزالة الغابات -محاربة التصحر والجفاف -الإستغلال المستدام للجبال -دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة -البيوتكنولوجيا -المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها نفايات خطيرة -التربية والتوعية العامة والتدريب 	<ul style="list-style-type: none"> - إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار - حماية الجو -الحفاظ على التنوع البيولوجي -الموارد المائية -المواد الكيماوية السامة . - المزارعون -الموارد و الآليات المالية - التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات -العلم في خدمة التنمية المستدامة -التعاون الدولي من أجل بناء القدرات -الصكوك القانونية الدولية -الإعلام من أجل إتخاذ القرارات 	<ul style="list-style-type: none"> - التعاون و التجارة الدولية - الحفاظ على التنوع البيولوجي -المزارعون -الترتيبات المؤسسية الدولية

أ-معوقات التنمية المستدامة في الجزائر:

بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية، وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات ومن هذه المعوقات نجد:

أولا : المعوقات الاجتماعية

من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية، نجد مشكل الفقر الذي هو أساس الكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية¹، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموية ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا، والأشد تخلفا والعمل على مكافحة الأمية لأن نجاح أي برنامج يهدف إلى تنمية المجتمع لا يعتمد على الموارد المالية فحسب بل يتعدى إلى الموارد المعنوية التي تمثلها الطاقات البشرية، فوعي الأفراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها يمكنهم من التصدي لأي مقاومة داخلية أو خارجية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة وواعدة تقود عملية التنمية من خلال إنشاء مراكز لتكوين الإطار الماهرة التي تتميز بكفاءة عالية والقدرة على إحداث التغيير.

ومن المعوقات نجد أيضا مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة حيث أنها كثيرا ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أكثر رفاهية وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الحياة الحضرية ونقص الأيدي العاملة(في المجال الزراعي) وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية، وبالتالي تفقد هذه المجتمعات توازنها والعناصر الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة في هذه المجتمعات، هذا بالإضافة إلى القيم المجتمعية السلبية التي تمثل الإطار المرجعي لسلوك الفرد والتي تعاني منها المجتمعات المحلية حيث تعتبر حاجز أمام تنمية هذه المجتمعات.

ومن هذه القيم نجد مثلا: عدم تقدير قيمة الوقت، الانعزالية والتواكل على الغير، عدم الإيمان بالتحديث وضعف شعور الفرد بالمسؤولية الايجابية نحو هذا المجتمع ذلك أن تنمية المجتمع تتطلب تنظيما اجتماعيا من أجل الصلح العام ولكننا نجد أن مسؤولية هذا الفرد نحو هذا المجتمع منعدمة، وهذا ما يعطل مسيرة التنمية في المجتمع. فعلمية تنمية المجتمعات تركز على الدمج بين الجهود الحكومية والأهلية، لذلك من الضروري مشاركة المواطنين في وضع تنفيذ الخطط التنموية حيث أن مشاركة المواطنين تعتبر من الممارسة الديمقراطية للحرية بأبعادها السياسية والاجتماعية وهذا هو جوهر عملية التنمية.

¹- زينا علي أحمد، "وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية لتحضير، التحليل والمضمون، المشاركة، الاستخدام، والمتابعة وتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر"، ورشة العمل الوطنية حول آليات متابعة الأهداف الألفية للتنمية في لبنان، بيروت، 2006، ص:03.

ثانيا : المعوقات الاقتصادية

إن أكبر مشكل يعترض طريق التنمية المحلية، هو مشكل التمويل المحلي، حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية وصعوبة التحصيل بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة والمعلومات الاقتصادية، وصعوبة تثمين النفايات والتجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، مقارنة بتنوع وتعدد النفقات¹ وكذا النقائص التي تعرفها الأنظمة المالية المحلية، وهذا ما يدفع إلى الاعتماد على القروض والإعانات المشروطة.

هذا بالإضافة إلى مشكل التحولات الاقتصادية وما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي، كارتفاع معدلات الفقر، تدني مستوى المعيشة، التضخم البطالة والنمو السكاني غير الرشيد وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية، تزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية، وما ينجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نقص قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المحلية.

ثالثا: المعوقات الإدارية

من أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق التنمية المحلية على الصعيد الإداري نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في إتخاذ القرارات²، وتعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة المحلية، وكذا مشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين، والبطء الشديد في إصدار القرارات والأوامر، بالإضافة إلى العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية.

رابعا: المعوقات السياسية

تعد المعوقات السياسية الصخرة العائرة في وجه التنمية المحلية، والتي تتجسد في السيطرة المركزية العقيمة التي تعيق التقدم وإستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب

¹ طيب سليمان مليكة، "إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية"، المركز الجامعي بالمدينة، يومي - 4 - 3مارس، 2008ص:6-7.

² مشري محمد ناصر"، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس" سطيف"، 2010 - 2011، ص: 79.

الفصل الثاني: سياسات الحوكمة و انعكاساتها على الجزائر وفق خطة التنمية المستدامة

فرصة البيئة الخارجية¹، إن اللامركزية تلعب دورا مهما في نظم الحكم المحلي والوطني، حيث أن غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل، حيث أن هذا الجانب السياسي هام لأنه يحقق الديمقراطية بشكل فعال كما أنه يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة، ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.

فغياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية كإلغاء حقها في الانتخابات... وغياب المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية، يؤدي إلى تنامي المشاكل والآفات مثل زيادة معدل الجريمة، فهذه الأفكار تمثل كلا متكاملًا وتمثل نوعا من الإيديولوجيات الجديدة التي تسعى الدول إلى دمجها ضمن أقطارها وأقاليمها من أجل دعم الحرية الشخصية التي تعد من أهم متطلبات التنمية المحلية.

ولكن على الرغم من ذلك كل ذلك إلى أن الطريق مازال طويلا، فالمسيرة تشوبها كثير من الثغرات والنقائص، خاصة على المستوى القانوني والتشريعي إضافة إلى مجال المراقبة والحرص على تنفيذ كل هذه الآليات، الأمر الذي يحتاج إلى تفعيل ثقافة احترام الإرث الطبيعي وحق الآخر، وعليه، هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ولعل من أهمها ما يلي:

- 1- ظاهرة الفساد التي تقف عائق أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.
- 2- عدم الاستقرار وغياب الأمن.
- 3- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة.
- 4- استمرار الإزدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- 5- تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات.
- 6- تفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.
- 7- وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلزل وأخطار الفيضانات.
- 8- استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- 9- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في

¹ - الأمين العوض حاج أحمد، ورقة بعنوان " الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية، "، المحملة من الموقع: www.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf.

النشاطات الزراعية المختلفة ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.
10- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ إستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة¹.

المطلب الثالث: آفاق خطة التنمية المستدامة 2030 في الجزائر

آفاق التنمية في الجزائر للفترة: 2015-2019

من أجل مواصلة تنمية الإقتصاد الوطني تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة -2019 2015 يهدف إلى تعزيز مقومات الإقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية. ولإبراز الأهداف الطموحة والإستراتيجية لهذا البرنامج سيتم توضيح محتوى هذا البرنامج ومتطلبات تجسيده .

محتوى برنامج التنمية للفترة 2015-2019: رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، حيث يهدف هذا المخطط إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7% مع آفاق سنة 2019 .

وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للإستثمار للفترة القادمة بالإعتماد على إحتياطي صرف يقدر بـ : 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة بـ : 5600 مليار دينار . وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة الجزائرية في تجسيده في الآتي:

أ- تطوير الإقتصاد الوطني : وهذا من خلال مواصلة جهود إندماج الإقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات، وهذا بإنتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الإقتصاد و توسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة .

ب- ترقية وتحسين الخدمة العمومية : وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الإجتماعية و ترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان

¹ - سايج بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة ابى بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012\2013)، ص. 80.

الفصل الثاني: سياسات الحوكمة و انعكاساتها على الجزائر وفق خطة التنمية المستدامة

بشكل دائم و تثمين عملية إمتصاص الفوارق الإقليمية و ترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد .

ج- تحسين الحكامة و ترقية الديمقراطية التشاركية : وفي هذا المجال يهدف برنامج التنمية القادم إلى تحسين ما يلي:

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع عل ترقية قنوات الحوار و الإتصال .
- تعزيز إستقلالية العدالة و مكافحة كافة أشكال الآفات الإجتماعية .
- تحسين نوعية الحكامة و محاربة البيروقراطية .
- تحديث الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها للإستجابة لطبات المواطنين المتزايدة .
- العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية و تجسيد مسار اللامركزية في التسيير .

د- متطلبات تجسيد برنامج التنمية للفترة 2015 – 2019 : من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي :

- هـ- عصنة المنظومة المصرفية و المالية :** في هذا المجال، فإن أهم العمليات التي ينبغي تجسيدها تتمثل في الآتي :
- تكييف الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم النشاط المالي .
 - تطوير و إستعمال أدوات الدفع العصرية و تدعيم و تحديث النظام المعلوماتي للبنوك .
 - تطوير إستعمال تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في معالجة العمليات البنكية و بالتالي تحسين الخدمة المقدمة للزبائن .
 - تقليص آجال معالجة ملفات القروض و التمويل من خلال ضمان المزيد من اللامركزية في إتخاذ القرار .

و- توسيع و عصنة القطاع الصناعي : و من أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل و السهر على تحقيق مايلي:

- ترقية الإنتاج الوطني و حمايته و تحسين تنافسية المؤسسات و تطبيق معايير الجودة .
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الاسمنت و الفوسفات و صناعات الحديد و الصلب و الأسمدة و البناءات الحديدية و غيرها .
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة و الري و الفلاحة .
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكييفه من خلال تحقيق إجراءات و كفاءات التمويل .

ز- **تطوير النشاطات الفلاحية** : لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال :

-توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار، وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب .

-الإستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة .

- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها .

خ- **تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها** : من أجل تعزيز الإنجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لإستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي :

-توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا و إستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم .

- تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط جديدة و عمليات إزدواجية لبعض الطرق وعصرنتها .

- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب و الهضاب .

- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة .

- إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة و وهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

وعليه، يتضح من خلال ما سبق أن برنامج آفاق التنمية للفترة الخماسية الحالية ترمي في مجملها إلى تعزيز قدرات الإقتصاد الجزائري أما انعكاسات الأزمة الإقتصادية العالمية

الراهنة، كما سيعطي هذا المخطط أمال جديدة للتنمية المحلية و البشرية وبناء إقتصاد تنافسي ومتنوع يسمح بالخروج من حلقة تبعية الإقتصاد الوطني لمداخليل البترول غير المستقرة¹.

¹ - الجودي صاطوري، "التنمية المستدامة في الجزائر : الواقع والتحديات"، الباحث I.G، ع.16، 2016)، ص ص. 307-309.

الإستنتاجات:

على ضوء ما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن ظهور الإهتمام بمفهوم الحوكمة لما يكون من قبيل الصدفة وإنما كانت له مبرراته ودوافعه الذاتية و الموضوعية، ورغم الإختلاف الكبير حول مفهومه، أهدافه وتحديد أبعاده وعلاقته بالتنمية إلا أنه هناك إجماع مطلق على ثلاثية القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني كشرط لتحقيق التنمية المستدامة. فالحوكمة ليست هدفا في حد ذاته فحسب بل وشرطا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة بتلبية إحتياجات الأجيال الحاضرة دون النيل من حق الأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتها .

وفي الأخير يمكن القول أن مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ليس مرتبط إرتباط مباشر بالآليات ومؤشرات الحوكمة بقدر ما هو مرتبط أولا بذهنية النخب الحاكمة من جهة، ومدى الفهم لأبجديات العمل الحزبي المعارض خصوصا من جهة ثانية (المقاربة السلطوية والمقاربة الحزبية)، على أساس أن محاولة تطبيق آليات الحوكمة في سبيل تفعيل مسارات التنمية المستدامة تقع المسؤولية الأولى على عاتق النخب الحاكمة، لكن قبل تجسيدها على أرض الواقع لا بد من تجسيد أفكار الحكم الراشد والتنمية في أذهان النخب الحاكمة أولا وقبل كل شيء، " فالتنمية الميدانية تقتضي تنمية ذهنية بالأساس".

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

المواد والقوانين

- القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 03 يوليو، 2011 الجريدة الرسمية، العدد 37، 2011.
- القانون رقم 07/12 المتعلق بقانون الولاية، المؤرخ في 29 فبراير، 2012 الجريدة الرسمية، العدد 12، 2012.
- قانون رقم 66-61 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، 2006.
- قانون رقم 11-10 المؤرخ في رجب عام 1432 هـ الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011.
- المادة 122 من القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية.
- المادة 109-110 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية.
- المادة الأولى من قانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية.
- المادة الثانية من القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية.
- المادة 01 من القانون رقم 07/12 المتعلق بقانون الولاية، الجريد الرسمية، العدد 12، 2012.

الكتب :

- الإسكوا، بناء القدرات في نظم الطاقة المستدامة في نهج للتخفيف من الفقر وإدراج قضايا النوع الإجتماعي في القضايا الرئيسية، الجزء، 1 الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في دول الإسكوا، نيويورك، 2009.
- الجودي صاطوري، "التنمية المستدامة في الجزائر : الواقع والتحديات"، الباحث I.G، ع.16، 2016).

- دوجلاس موسيشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، ط، 1الدار الدولية للإستشارات الثقافية، القاهرة، 2000.
- دونالدو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، NAPC، دمشق، 2003.
- رشيلبلاكمان، حوكمة المؤسسات، روتسن 10 إعداد المؤسسات بغرض التغيير والمشاركة مؤسسة تيرفيند للتنمية، 2006.
- زهير عبد الكريم، الحكمانية govroce قضايا وتطبيقات المنظمة العربية الإدارة، القاهرة، 2003.
- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي –دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات - ط، 1دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- قطوش بشرى، حنوحات فضيلة، " اثر تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية "، البحوث الاقتصادية والمالية GI، م.5، ع . جوان 2018).
- ليلي غضبان: "دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة". الإقتصاد الصناعي (خزارتك). العدد:02. 2021.
- محسن احمد الخضري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية القاهرة ط 1، 2005.
- محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط، 1القاهرة، 2003.
- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات -، ط، 1دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- ميشال توداروا، التنمية الإقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
- ناصر لباد، " القانون الإداري، التنظيم الإداري "، ج1، الطبعة الثالثة، الجزائر، دون سنة نشر.
- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة –فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها -، ط، 1دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

-محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998.

المدخلات والملتقيات

- امال عياري، ابوبكر خوالد، تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر -، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- طيب سليمان مليكة، "إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، "مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول: التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية"، المركز الجامعي بالمدينة، يومي 3-4 مارس، 2008.

- عياش زبير، بن مخلوف أميرة، الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 26، 25 نوفمبر 2013).

- مراد علة ومحمد مصطفى سات، الحوكمة والتنمية البشرية، مواءمة وتواصل مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظّمته كلية العلوم القانونية والإدارة، جامعة حسيبة بن علي الشلف الموسم بعنوان التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، يومي 16 و17 ديسمبر 2008.

- ناجي عبد النور، فتحة أتم، "جهود تطبيق الحوكمة لتحسين أداء الإدارة المحلية في الجزائر: التشريعات وواقع الممارسات"، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ظل التشريعات الجديدة والمنتظرة، جامعة الوادي، يومي 2/1 ديسمبر 2015.

- يرقى عمر، علي عبد الصمد، ملتقى واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيله، جامعة المدينة وتسيمسنت.

المذكرات والرسائل الجامعية

- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

- حسين عبد القادر، " الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية "، أطروحة الماجستير غير منشورة (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012\2013).

- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012\2013).

- شارق وهيبة، تأثير رأس المال الفكري على إدارة أداء العاملين من منظور حوكمة المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية سعيدة، 2013.

- عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

- لعجال ليلي، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، أطروحة الماجستير غير منشورة (جامعة منتوري- قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009\2010).

- ليلي جريد، التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الراشد، دراسة حالة الجزائر، مذكرة جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

- مشري محمد ناصر"، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس " سطيف"، 2010 – 2011.

-عبد العزيز قتال، جدلة محمد مصدق، "دور الحكم الراشد في تفعيل مسار التنمية المستدامة بالجزائر"، نماء للاقتصاد والتجارة، م.خاص، ع. افريل (2018).

-ياسين شكيمة، الفقر في دول عرب أفريقيا وآليات مكافحته، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014).

التقارير والمجلات العلمية

- الحاج حسن، اقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، العدد : 26، الكويت، فيفري، 2004.

- العربي حجام، سميحة طري، " التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، م.6، ع. ديسمبر 2019).
- أنطونيو غوترييس، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2017، (نيويورك، 2017).
- أنطونيو غوترييس، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2018، (نيويورك، 2018).
- رشيد الحمد ومحمد سعيد صابرين، البيئة ومشكلاتها، مجلة عالم المعرفة، العدد: 22، الكويت، 1979.
- زينا علي أحمد، "وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية لتحضير، التحليل والمضمون، المشاركة، الاستخدام، والمتابعة وتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر"، ورشة العمل الوطنية حول آليات متابعة الأهداف الألفية للتنمية في لبنان، بيروت، 2006.
- شعراوي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، ع 249، 1999.
- عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي، العدد: 167، يناير 1993.
- فهمي خليفة القيداوي، الحكم الصالح خيار إستراتيجي للإدارة نحو بناء مجتمع مؤسسة والمواطنة العالمة، مجلة النهضة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ع 3، المجلد الثامن 2007.
- قاضي خلف، محمدي رياحي رشيدة، "التنمية في المغرب العربي- بين تحديات الاخفاق ومحاولات الإصلاح-"، مجلة متون G. I، ع. 01 ديسمبر 2018).
- منشورات الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة -جوهانزبرغ-، نيويورك، 26 أوت/ 4 سبتمبر، 2002.
- لجنة الخبراء، تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في عام 2013، (كوديفوار، ابيدجان، 2013).

المواقع الالكترونية

- الأمين العوض حاج أحمد، ورقة بعنوان "الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي والشراكة في تحقيق التنمية"، المحملة من الموقع:

www.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf

- عبد القادر الصافي، الدور التنموي للجماعات المحلية في الحوكمة، جريدة صوت الأحرار، من الموقع:

<https://www.djazairress.com/alahrar/106739>

- جدو فؤاد، التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر. www.univ-chlef.dz

المراجع الاجنبية

- A. kiss et Jean-Didier sicault, La conférence des nations unies sur l'environnement, Stokholm, 5/16 juin, 1972, Afdi, 1972
- Prieur Michel et Doumbé Billé Stéphane, Recueil francophone des textes internationaux en droit del'environnement, Bruxelles, 1998
- Lavoisur, Revue francaise de gestion, le developpement durable, N:152, hermes, 2004
- Thierry Garcia, L'objectif de developpement durable de l'organisation mondiale du commerce, L'harmattan, paris, 2008
- Alain Jounot, 100 Questions pour comprendre et agir: le developpement durable, Afnor, 2004
- Anne E.Egelston, Sustainable development: A history, édition Springer, New York, 2012
- Anthony Rosa et karen Dechetl et Mérylle Aubrun, Guide pratique du developpement durable, Afnor, 2005

-Corinne Gendron, Le développement durable compromis, Québec, 2005

-Assen Slim, Le développement durable, 2 ème édition, édition le cavalier bleu, Paris, 2007

-Beat Burgenmeier, Economie de développement durable, 2 ème édition, Bruxelles, 2005.

الملخص:

تطرقت الدراسة الى دور الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 والوقوف على حالة الجزائر في هذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 – 2020 ، من خلال ذلك تم تناول سياسات الحوكمة المحلية والدولية وفق خطة التنمية المستدامة 2030 وإنعكاساتها على الجزائر، كما أنه خلال التطرق إلى مضامين سياسات الحوكمة المحلية والدولية وكيفية تأثيرها على المسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث تم إستنتاج أنه لتحقيق شروط التنمية المستدامة لا تتم إلا بإشراك ثلاثية القطاع العام، القطاع الخاص و المجتمع المدني كما خلصت الدراسة إلى أن مستقبل التنمية في الجزائر مرتبط مباشرة بآليات ومؤشرات الحوكمة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة نظرا لعدة إعتبارات من بينها محاربة الفساد وتفعيل عامل التشاركية، لذلك يجب العمل على الرفع درجة النمو الإقتصادي والمساواة بين الشعوب وضمان حقوق الأجيال القادمة.

Summary:

The study touched on the role of governance and achieving the goals of sustainable development 2030 and standing on the case of Algeria in this during the period between 2015 - 2020, through which the local and international governance policies were dealt with according to the 2030 sustainable development plan and their implications for Algeria, as well as by addressing the contents of the policies of Local and international governance and how it affects the path of achieving the goals of sustainable development 2030, as it was concluded that to achieve the conditions for sustainable development can only be achieved with the participation of the public sector, the private sector and civil society. The study also concluded that the future of development in Algeria is directly linked to the mechanisms and indicators of governance to achieve the requirements of Sustainable development due to several considerations, including fighting corruption and activating the participatory factor, so work must be done to raise the degree of economic growth and equality between peoples and guarantee the rights of future generations